مجلس الشرق الأوسط
للشؤون الدولية

ورقة سياسات
نوفمبر 2026



أبعد من نزع السلاح: إطارٌ انتقالي لتعزيز احتكار الدولة اللبنانية للاستخدام المشروع للقوة

د. خلدون الشريف وزينه سامي الحلو

الكلمات المفتاحية: لبنان، حزب الله، نزع السلاح، الانتقال السياسي، بناء الدولة، الأمن الوطني.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية © 2026

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسّسة مستقلة غير ربحية تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية، الدوحة، مقرّاً لها. يُعرب مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية عن امتنانه للدعم المالي الذي تمنحه الجهات الداعمة له والتي تولي أهمّية لاستقلالية البحوث فيه. وتعود التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا الإصدار وغيره من إصدارات مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية لمؤلّفها (أو مؤلّفيها) ولا تعكس بالضرورة الآراء ووجهات النظر التي تعتمدها المؤسسة أو إدارتها أو الجهات المانحة لها أو الباحثين الآخرين فيها والجهات التابعة لها.

صورة الغلاف:
جنود لبنانيون يقفون خارج مبنى دمره القصف الإسرائيلي في طير حرفا، جنوب لبنان، 9 فبراير/شباط 2025. محمود زيات/أ ف ب.

الملخّـص

تتناول هذه الورقة إشكالية السلاح خارج إطار الدولة في لبنان من خلال دراسة حالة حزب الله في ضوء التجربة اللبنانية والخبرات الدولية المقارنة. وتنطلق من فرضية أن مسألة السلاح لا يمكن مقاربتها بوصفها قضية أمنية أو عسكرية فحسب، بل باعتبارها نتاجًا لتداخل عوامل سياسية وهوياتية واجتماعية وإقليمية ارتبطت بتاريخ المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، وضعف مؤسسات الدولة، وتعقيدات النظام الطائفي اللبناني. وتستعرض الورقة تطور العلاقة بين حزب الله والدولة اللبنانية منذ نشأته في سياق الحرب الأهلية والاجتياح الإسرائيلي، مرورًا بتحوله إلى فاعل سياسي وعسكري واجتماعي رئيسي، وصولًا إلى التحولات التي أعقبت حرب غزة وتداعياتها على لبنان بين عامي 2023 و2026.

كما تراجع الورقة المحاولات اللبنانية المتعاقبة لمعالجة مسألة السلاح، من اتفاق الطائف والحوار الوطني إلى إعلان بعبدا وخطط حصرية السلاح بيد الدولة، مظهرةً أن العقبة الأساسية لم تكن غياب المبادرات أو الطروحات، بل غياب آليات التنفيذ والضمانات السياسية والمؤسساتية اللازمة لإنجاحها.

وتقارن الورقة الحالة اللبنانية بتجارب دولية متنوعة، شملت الحسم العسكري كما في سريلانكا والصين، والتسويات السياسية كما في إيرلندا وإقليم الباسك، والحالات المتعثرة كما في تركيا، لتخلص إلى أن الحلول المستدامة لا تقوم على نزع السلاح القسري أو التقني فحسب، بل على مسارات انتقالية شاملة تعالج الأسباب التي أنتجت السلاح ووظائفه السياسية والاجتماعية والأمنية.

وتقترح الورقة إطارًا للانتقال السيادي يقوم على التدرج، والالتزامات المتبادلة، وتعزيز مؤسسات الدولة، ونقل وظائف الدفاع والحماية الاجتماعية والسياسية تدريجيًا إلى المؤسسات الشرعية، بما يضمن حصرية قرار الحرب والسلم بيد الدولة من دون إقصاء أي مكوّن اجتماعي أو سياسي. وتخلص إلى أن بناء دولة قادرة وعادلة وفعّالة يشكّل الشرط الأساسي لنجاح أي مسار مستدام نحو احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة واستعادة السيادة الوطنية.

النقاط الرئيسية

تطوّر علاقة حزب الله بالدولة من استثناء مؤقت إلى ازدواجية مستدامة في السلطة والقوة.

فما بدأ بوصفه استثناءً مرتبطًا بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي بعد اتفاق الطائف، تحوّل تدريجيًا إلى ترتيب سياسي وأمني طويل الأمد أنتج تداخلًا بين المؤسسات الرسمية والبنى العسكرية والسياسية الموازية، وأبقى قرار الحرب والسلم موضع تنازع بين الدولة والحزب.

عجز المبادرات اللبنانية المتعاقبة عن معالجة أصل المشكلة.

فعلى الرغم من تعدد الحوارات الوطنية والمبادرات السياسية منذ عام 2000، بقي الخلاف قائمًا حول آليات التنفيذ والضمانات المطلوبة للانتقال من واقع ازدواجية القوة إلى احتكار الدولة للسلاح، ما حال دون تحقيق تقدم فعلي ومستدام.

لا توجد تجربة دولية قابلة للاستنساخ في الحالة اللبنانية.

تُظهر المقارنات الدولية أن مسارات الحسم العسكري والتسوية السياسية وإعادة الإدماج اختلفت باختلاف السياقات المحلية، فيما بقي العامل المشترك بينها وجود ترتيبات سياسية ومؤسساتية عالجت أسباب النزاع إلى جانب معالجة نتائجه الأمنية.

السلاح يؤدي وظائف تتجاوز البعد العسكري.

فقد ارتبط، بدرجات متفاوتة، بالدفاع والأمن والتمثيل السياسي والحماية الاجتماعية والهوية الجماعية، ما يجعل أي مقاربة تقتصر على البعد الأمني وحده عاجزة عن معالجة الأسباب التي أسهمت في استمراره.

التوصيات الأساسية

حصرية السلاح بيد الدولة هي نتيجة لمسار سياسي ومؤسساتي وليست نقطة انطلاق له.

تتحقق من خلال معالجة الظروف التي أبقت الحاجة إليه قائمة، وفي مقدمتها الاحتلال والتهديدات الخارجية، ومحدودية قدرة الدولة تاريخيًا على الاضطلاع بمهام الدفاع والحماية، إلى جانب ضعف المؤسسات العامة وتراجع الثقة بقدرتها على توفير الأمن والحقوق بصورة متساوية.

نقل وظائف القوة أهم من نقل الأسلحة.

لا يقاس التقدم بعدد الأسلحة التي تُسلَّم أو تُفكَّك، بل بقدرة الدولة على تولّي الوظائف التي أدّت إلى نشوء هذه الأسلحة أصلًا. فكلما تمكنت المؤسسات العامة من الاضطلاع بمهام الدفاع والحماية والخدمات والتمثيل، تراجعت الحاجة إلى البنى المسلحة الموازية.

الضمانات السياسية والاجتماعية شرط للانتقال المستدام.

لا يمكن لأي مسار نحو حصرية السلاح بيد الدولة أن ينجح ما لم يقترن بضمانات فعلية للمشاركة والتمثيل والحقوق. فالجماعات لا تتخلى عن مصادر قوتها لمجرد وجود ترتيبات أمنية، بل عندما تكتسب الثقة بأن مصالحها ووجودها السياسي مصانان ضمن المؤسسات الشرعية.

شرعية الدولة تُبنى بالقدرة لا بالنصوص.

تترسخ أولوية الدولة عندما تصبح مؤسساتها أكثر قدرة وفاعلية من شبكات الحماية والولاءات الخاصة في توفير الأمن والحقوق والخدمات. وعندها ينتقل مصدر الاطمئنان تدريجيًا من الجماعات إلى المؤسسات العامة، فتفقد القوة الموازية مبررات وجودها ووظائفها.

المقدّمة

يشكّل سلاح حزب الله خارج إطار الدولة أحد أبرز التحدّيات البنيوية التي تواجه الدولة اللبنانية منذ انتهاء الحرب الأهلية. فبعد اتفاق الطائف الذي نصّ على حلّ الميليشيات ونزع سلاحها، بقي سلاح الحزب خارج هذا الإطار بوصفه استثناءً مرتبطاً بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، قبل أن يكتسب تدريجياً أبعاداً داخلية وإقليمية تتجاوز الوظيفة الدفاعية التقليدية.[1] ومع تطوّر دور الحزب السياسي والعسكري، تحوّلت مسألة السلاح إلى موضوعٍ مركزي في النقاشات المتعلّقة بالسيادة، واحتكار الدولة لاستخدام القوة المشروعة، وآليات اتخاذ القرار في قضايا الحرب والسلم.

وبعد انسحاب اسرائيل إلى الخط الأزرق عام 2000 وانسحاب القوات السورية من لبنان بعد صدور القرار 1559 واغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، تصدّر ملف سلاح حزب الله النقاش السياسي الداخلي باعتباره القضية الأكثر ارتباطاً بمسائل السيادة والدفاع الوطني.[2] وتعزّز هذا النقاش مع ثلاث محطات مفصلية تمثّلت في حرب تموز(يوليو) 2006، وأحداث 7 أيار (مايو) 2008، وانخراط حزب الله العلني في الحرب السورية في العام 2013.[3]

وقد بلغ هذا الجدل ذروته مجدداً إثر القرار الأحادي الذي اتخذه حزب الله بفتح جبهة إسناد غزة في 8 أكتوبر 2023، من دون قرار صادر عن مؤسسات الدولة اللبنانية أو توافق وطني جامع. وأدّت المواجهات التي تلت ذلك إلى حرب إسرائيلية واسعة على لبنان، خلّفت خسائر بشرية جسيمة وأضراراً واسعة في القرى الحدودية والبنية التحتية والقطاع الزراعي والبيئة. كما وثّقت تقارير أممية ودولية عمليات قصف وتدمير ممنهج طالت مناطق واسعة في جنوب لبنان، وأشارت إلى تدمير أكثر من 11 ألف مبنى وإلى أضرار اقتصادية وبيئية كبيرة.[4] وابتداءً من العام 2025، تزايدت الضغوط الداخلية والدولية وصولاً إلى خطة الحكومة في أغسطس 2025 لحصر السلاح بيد الدولة، وإعلان رئيس الوزراء نواف سلام حظر أنشطة الحزب العسكرية في مارس 2026.[5] أنهت هذه التطورات غطاء التوافق الذي أحاط بملف السلاح لعقود، وحوّلته من قضية خلافية مزمنة داخل النظام السياسي إلى أزمة سيادية ووجودية عامة مطروحة مباشرة على أجندة الدولة اللبنانية ومؤسساتها.

وإذ لا تهدف هذه الورقة إلى تقييم قرار حزب الله بفتح جبهة إسناد غزة أو إلى إجراء حصيلة شاملة لتداعياتها العسكرية والسياسية والاجتماعية، فإنّها تتناول هذه التطورات بوصفها جزءاً من السياق الذي أعاد إحياء النقاش الوطني حول مستقبل السلاح خارج الدولة، والعلاقة بين الوظائف الدفاعية التي يضطلع بها الحزب ودور المؤسسات الأمنية الرسمية، والشروط السياسية والأمنية اللازمة لأي مسار محتمل لحصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية.

تعتمد الورقة منهجية تحليل مقارن، إذ تُراجع مسار حزب الله وعلاقته بالدولة والمجتمع، وتقارن الحالة اللبنانية بتجارب دول أخرى مرّت بتحديات مماثلة مع الميليشيات والجهات المسلّحة غير الرسمية. ويتمثّل الهدف في استخلاص الدروس الممكنة وتحديد حدود الاستفادة من النماذج الدولية، مع مراعاة خصوصية النظام اللبناني. وتخلص الورقة إلى أنّ النقاش حول السلاح لا يمكن أن يُختزل في بعدٍ أمني، بل يجب أن يشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والهوياتية، نظراً لارتباطه بالاحتلال والمقاومة، وتغليب الهوية المذهبية الشيعية على المقاومة وارتباط الحزب بإيران وشبكة نفوذها في المنطقة.

وتُقدّم الورقة طرحاً يقوم على انتقال متدرّج ومتفاوض عليه نحو حصرية الدولة في قرار الحرب والسلم، يجمع بين الإصلاح الأمني والسياسي والتنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية، بما يوفّر أرضية صلبة لبناء دولة قادرة ومجتمع متماسك.

من المقاومة الى العزلة: حزب الله في مساريه العسكري والسياسي

يستعرض هذا الفصل مسار حزب الله المزدوج بين العمل العسكري والانخراط السياسي. فمن جهة، رسّخت المواجهات القتالية موقعه كقوة عسكرية فاعلة في لبنان والمنطقة، سواء عبر الاشتباكات الداخلية أو المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي، وصولاً إلى مشاركته في الحرب السورية. ومن جهة أخرى، شكّل الانخراط السياسي مساراً مكمّلاً بدأ مع رسالة التأسيس عام 1985، وتطوّر مع دخوله الحكومة عام 2005 ومشاركته في المؤسسات الرسمية.

وأظهر هذا التداخل بين البعدين العسكري والسياسي كيف خدم العمل المسلّح المسار السياسي أحياناً، وكيف قيّده في محطات أخرى، بما يعكس العلاقة المعقّدة بين المقاومة والسلطة. ويخلص الفصل إلى أنّ علاقة الحزب بالدولة اللبنانية مرّت من المواجهة إلى المشاركة، ومن الترسّخ في السلطة إلى الجدل حول المستقبل، مع بقاء سلاحه في قلب النقاش حول موقعه ودوره في الداخل اللبناني.

مرحلة التأسيس ونواة المقاومة الأولى

أسهم شعور قطاعات واسعة من الطائفة الشيعية بالتهميش وضعف الخدمات والتمثيل السياسي، إلى جانب الإرث الذي أسّسه الإمام موسى الصدر، وعودة علماء الدين من النجف، وانتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، في توفير بيئة ملائمة لظهور تنظيم شيعي إسلامي جديد في فترة انهيار الدولة وتصاعد حدّة المواجهات في حرب لبنان الأهلية.[6]

وشكّل الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 نقطة تحوّل مفصلية، إذ أوجد فراغاً أمنياً وسياسياً بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. في هذا السياق، تجمّعت مجموعات إسلامية شيعية مختلفة، مدعومة من إيران ولا سيما عبر الحرس الثوري، لتشكّل نواة تنظيم مقاوم للاحتلال. ومع الوقت، تبلور الحزب كقوة تتبنّى خيار المقاومة المسلّحة وتربط مشروعها بفكر الثورة الإسلامية وولاية الفقيه.[7]

وشكّل رفض اتفاق 17 أيار (مايو) 1983 جزءاً أساسياً من السردية التأسيسية للحزب ومن خطابه القائم على المقاومة. وقد واجهت هذا الاتفاق أيضاً قوى سياسية ووطنية وشرائح واسعة من الرأي العام اللبناني، واعتبرته تكريساً للنفوذ الإسرائيلي وانتهاكاً للسيادة الوطنية، ما أدّى، إلى جانب الضغوطات السورية الدبلوماسية والسياسية والتهديد بالمواجهة، بالإضافة إلى التطورات السياسية والأمنية الداخلية، إلى إسقاطه وإلغائه رسمياً عام 1984.[8] وفي فبراير 1985، أعلن حزب الله عن نفسه رسمياً عبر "الرسالة المفتوحة إلى المستضعفين في لبنان والعالم"، التي مثّلت بياناً تأسيسياً حدّد هويته كـ"مقاومة إسلامية"، جامعاً بين العمل العسكري والمشروع السياسي.[9] وفي النصف الثاني من الثمانينيات، تصاعد التنافس بين حزب الله وأفواج المقاومة اللبنانية (حركة أمل) حول قيادة الطائفة الشيعية وتمثيلها، وبلغ ذروته في "حرب الإخوة" بين 1988 و1990، قبل أن تنتهي المواجهة بتسوية سورية–إيرانية كرّست توزيع الأدوار: أمل في المؤسسات الرسمية، وحزب الله في المقاومة المسلّحة.[10]

بحلول نهاية الثمانينيات، كان الحزب قد انتقل من مجموعات مسلّحة ناشئة إلى تنظيم سياسي–عسكري متماسك، رسّخ حضوره كفاعل أساسي في المعادلة اللبنانية، مستنداً إلى شرعية المقاومة وعلاقته الوثيقة بإيران.

مرحلة الترسيخ في السلطة بين المقاومة والحضور السياسي 1990 - 2000

بعد اتفاق الطائف عام 1989، الذي نصّ في الفقرة الثالثة منه على تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي واستعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً من خلال العمل على قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.[11] والتمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار 1949، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها، نشأت معادلة استثنائية سمحت لحزب الله بالاحتفاظ بسلاحه بحجة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب، في ظلّ الوصاية السورية التي سمحت له بهامشٍ عسكري واسع مقابل ضبط حضوره السياسي.

لذلك بدأ الحزب يجمع بين المقاومة المسلّحة والمشاركة السياسية، فدخل الانتخابات النيابية عام 1992 وشكّل كتلة من 12 نائباً. خلال التسعينيات، واصل حزب الله عملياته ضد إسرائيل، وبرز ذلك في حرب الأيام السبعة عام 1993 وعملية عناقيد الغضب الإسرائيلية عام 1996.[12] وأسهم تفاهم نيسان (أبريل) 1996 في تثبيت قواعد الاشتباك وحماية المدنيين، ما منح المقاومة غطاءً سياسياً غير مباشر، وعزّز موقع الحزب كلاعب يجمع بين الدور العسكري والسياسي.[13]



عناصر من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) عالقون في زحمة سير قرب بلدة القليعة، بالقرب من مرجعيون جنوبي لبنان، 25 أيار 2000. ربيع مغربي/وكالة فرانس برس.

وفي الداخل، كشفت أحداث 13 سبتمبر 1993[i] التي وقعت خلال تظاهرة رافضة لاتفاق أوسلو، عن حساسية العلاقة بين الحزب والدولة، إذ اختار حزب الله ضبط النفس وعدم الدخول في مواجهة مع الجيش اللبناني، ووظّف الحادثة لاحقاً في خطابه السياسي في صورة من يضع المصلحة الوطنية فوق ردود الفعل الانفعالية، ويُظهر حرصه على عدم الانجرار إلى فتنة داخلية.[14] بالتوازي مع ذلك، استمرّ حضوره النيابي، وإن تراجع عدد نوابه إلى عشرة في انتخابات 1996.

وفي أواخر التسعينيات، كثّف الحزب عملياته العسكرية، بينما تصاعدت الضغوط الإسرائيلية على لبنان. ومع انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في مايو 2000، اعتُبر ذلك انتصاراً للمقاومة، ورسّخ مكانة حزب الله داخلياً وإقليمياً، ومهّد لمرحلة جديدة من العلاقة بين السلاح والمشاركة السياسية والدولة اللبنانية.[15]

2000 - 2010 تحرير ولكن..

بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب في مايو 2000، قدّم حزب الله نفسه كقوة مقاومة وطنية استطاعت أن تحقّق الانتصار، ما عزّز رصيده الشعبي ورسّخ حضوره البرلماني بفوزه بعشرة مقاعد.[16] إقليمياً، كرّس موقعه ضمن محور المقاومة وألهم الحركات الفلسطينية.[17]

إلى جانب التحرير، شكّل ملف تبادل الأسرى يناير2004 محطة رمزية بارزة، إذ ظهر الحزب في كنف الدولة إلى جانب رئيس الجمهورية إميل لحود، ورئيس البرلمان نبيه بري، ورئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، ما رسّخ صورته كقوة مقاومة شرعية، وفي الوقت نفسه كجزء من لبنان الرسمي، يوازن بين دوره المقاوم وحضوره السياسي والاجتماعي.

i. في 13 سبتمبر، دعا حزب الله أنصاره إلى التظاهر على طريق المطار رفضاً لاتفاق أوسلو. واجهت القوى الأمنية اللبنانية التظاهرة بالقوة، فأطلقت النار على المحتجين وسقط عددٌ من القتلى والجرحى.

غير أنّ هذه المرحلة سرعان ما حملت ضغوطاً داخلية ودولية متزايدة، خصوصاً مع صدور القرار 1559 عام 2004 والدعوات لنزع سلاحه.[18] وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام 2005، دخل الحزب مرحلة جديدة من العمل السياسي، فكان في طليعة معسكر "8 آذار" الداعم لسوريا، مقابل "قوى 14 آذار" المطالِبة بانسحابها.[19] وفي أعقاب خروج الجيش السوري، وجد الحزب نفسه في موقعٍ دفاعي بين التمسّك بسلاحه والمشاركة في السلطة عبر التحالف الرباعي[ii] والوزارات المتعاقبة.[20]

عام 2006، شكّل تفاهم "مار مخايل" مع التيار الوطني الحر نقطة تحوّل، لكنّه تزامن مع "حرب تموز" التي أبرزت قدرته العسكرية ورسّخت صورته كقوة ردع، فيما عمّقت الانقسام الداخلي حول دوره وسلاحه.[21] وفي مايو 2008، انتقل هذا الجدل إلى مواجهة داخلية مباشرة عندما استخدم الحزب وحلفاؤه قوتهم العسكرية للردّ على قرارات حكومية استهدفت شبكة اتصالاته الخاصة وإعفاء مسؤول أمني مقرّب منه من منصبه في مطار بيروت. وتمكّن الحزب خلال أيام من بسط سيطرته على مناطق رئيسية في بيروت وفرض إرادته على خصومه السياسيين ميدانياً، وأسفرت الاشتباكات في بيروت ومناطق أخرى من لبنان عن مقتل العشرات.

وفي حين اعتبر مؤيدو الحزب هذه الأحداث "خطوة ضرورية للدفاع عن المقاومة"، رآها خصومه استخداماً للقوة المسلّحة كأداة إكراه سياسي داخلية، ما أثار مخاوف واسعة من تنامي نفوذه داخل الدولة. إثر هذه الأحداث، جاء اتفاق الدوحة في مايو 2008، ليضع حداً للمواجهات العسكرية والأزمة الأمنية المباشرة، إلا أنه أرسى أيضاً معادلة سياسية جديدة من خلال منح المعارضة 11 مقعداً في الحكومة، ما أصبح يُشار إليه لاحقاً على أنه ثلثٌ معطّل أو ضامن وذلك بحسب الموقف السياسي، و الأمر الواقع، تعززت قدرة الحزب وحلفائه على التأثير في القرارات الحكومية، وأصبح ذلك موضع جدل سياسي مستمر.[22]



الدخان يتصاعد من مبنى تلفزيون "المستقبل" الموالي للحكومة والمملوك لعائلة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، إثر احتراقه في بيروت، 9 مايو/أيار 2008. رمزي حيدر/أ ف ب.

كذلك، ارتبط اسم الحزب خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 و2009[iii] بسلسلة من الاتهامات السياسية والإعلامية المتعلّقة باغتيال شخصيات لبنانية بارزة، ولا سيما بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عام 2005 وما تلاه من عمليات استهدفت سياسيين وإعلاميين وأمنيين مناهضين لسوريا.[23] وقد اكتسبت هذه الاتهامات بعداً قضائياً

ii. تحالف انتخابي مؤقت ظهر في انتخابات 2005 هدفه تقاسم المقاعد والتخفيف من حدّة الانقسام، لكنه سرعان ما تفكّك بعد الاستحقاق.
iii. شهد لبنان موجة من الاغتيالات السياسية المكثفة بين عامي 2004 و2009 استهدفت شخصيات سياسية وإعلامية وأمنية بارزة. ورغم تراجع وتيرة هذه العمليات لاحقاً، استمرّت حوادث بارزة، منها اغتيال اللواء وسام الحسن عام 2012 واغتيال الوزير السابق محمد شطح عام 2013.

في ضوء تحقيقات المحكمة الخاصة بلبنان، التي خلصت عام 2020 إلى إدانة أحد عناصر حزب الله، سليم عياش، في قضية اغتيال الحريري، من دون أن تدين قيادة الحزب أو الحزب كتنظيم، كما أكدت المحكمة أنّها لم تتلقَّ أدلة تسمح بربط القيادة السياسية أو الدولة السورية مباشرة بالجريمة.[24] في المقابل، رفض الحزب قرارات المحكمة ونفى باستمرار أيّ دور له في الاغتيال. لذلك بقيت مسألة مسؤولية الحزب عن الاغتيالات السياسية الأخرى موضع خلاف سياسي وقانوني، ولم تصدر بشأن معظمها أحكام قضائية نهائية.

مرحلة الغوص في السياسة الداخلية والانعطافات الكبرى 2011 - 2023

منذ اندلاع الحرب السورية عام 2011، انخرط حزب الله في القتال إلى جانب النظام السوري، معلناً ذلك رسمياً عام 2013، ما شكّل تحوّلاً استراتيجياً من مقاومة محلية إلى فاعل إقليمي مرتبط بشبكة تقودها إيران.[25] عزّز هذا التدخّل خبراته العسكرية، لكنّه أدّى إلى قطيعة مع دول خليجية صنّفته منظمة إرهابية عام 2016.[26]

كما عمّق الانقسام الداخلي، حيث واجه الحزب اتهامات بأنّه يضع نفسه فوق الدولة ويجرّ لبنان إلى صراعات إقليمية، فيما حافظ على قاعدة شعبية متينة داخل بيئته الشيعية بفضل مؤسساته الاجتماعية وخطابه السياسي.

بين عامي 2014 و2016، أدّى حزب الله دوراً محورياً في أزمة الشغور الرئاسي من خلال مقاطعة جلسات انتخاب الرئيس إلى حين التوافق على انتخاب حليفه ميشال عون، في خطوةٍ اعتبرها خصومه توظيفاً للقدرة التعطيلية لتحقيق أهداف سياسية.[27] ومع تزايد حضوره في مؤسسات الدولة، برزت أيضاً انتقادات تتعلّق بما وصفه معارضوه باستخدام النفوذ السياسي والميداني في محطات مفصلية، من بينها ظاهرة "القمصان السود" عام 2011،[iv] ومواجهات الطيّونة عام 2021،[v] والضغوط المرتبطة بالتحقيق في انفجار مرفأ بيروت.[vi] وفي ظلّ الأزمة المالية واحتجاجات 17 أكتوبر 2019، تزايدت الانتقادات للحزب باعتباره جزءاً من المنظومة الحاكمة وحامياً للتوازنات السياسية القائمة، ما وسّع دائرة الجدل حول دوره من مسألة السلاح والمقاومة إلى قضايا الحكم والإدارة والمؤسسات.[28]

في المشهد اللبناني، لم يقتصر دور حزب الله على السياسة والسلاح، بل توسّع ليبني شبكة واسعة من المؤسسات الاجتماعية وفّر من خلالها خدمات صحية وتعليمية ومعيشية في مناطق نفوذه، خصوصاً في مناطق الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية. وقد شملت هذه المؤسسات مستشفيات ومدارس وجمعيات خيرية ومشاريع إسكان وبرامج إقراض صغيرة، واستندت في تمويلها إلى دعم إيراني وتبرعات وموارد محلية. وتشير دراسات صادرة عن الخزينة الأمريكية ومراكز أبحاث دولية إلى أنّ مصادر تمويل حزب الله تشمل أيضاً أنشطة اقتصادية غير شرعية مثل التهريب وتصنيع المواد المخدرة وغسل الأموال وغيرها.[29] عزّز هذا الدور الاجتماعي ولاءَ القاعدة الشعبية، إذ وفّر بدائل عن مؤسسات الدولة الضعيفة، وجعل الحزب حاضراً في تفاصيل الحياة اليومية. واتُّهم الحزب بأنّه بنى ما يشبه "دولة داخل الدولة"، عبر مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية وشبكة الدعم التي وفّرت خدمات أساسية لمناصريه وأهالي مناطق نفوذه، وبأنّ هذه البنية الاجتماعية والخدمية هي أحد أسرار قوّة الحزب واستمراريته، إذ جعلته حاضراً في حياة الناس، لا في ساحات القتال أو البرلمان فحسب.[30]

---

iv. مصطلح سياسي وإعلامي شاع في لبنان عقب استقالة وزراء المعارضة من حكومة سعد الحريري في يناير 2011 وتكليف نجيب ميقاتي تشكيل الحكومة. ويُستخدم للإشارة إلى انتشار مناصرين لحزب الله وحلفائه في شوارع بيروت في سياق الأزمة السياسية آنذاك، وقد فُسّر من قبل خصوم الحزب على أنه رسالة ضغط واستعراض للقوة، فيما رفض الحزب هذا التوصيف واعتبر التحركات جزءاً من التعبئة السياسية المرتبطة بالأزمة الحكومية. ويُعدّ المصطلح توصيفاً سياسياً وإعلامياً أكثر منه تسمية لحدث موثّق أو معرّف رسمياً.

v. اندلعت مواجهات مسلّحة في منطقة الطيونة - عين الرمانة في 14 أكتوبر 2021 خلال تحرّك دعا إليه حزب الله وحركة أمل احتجاجاً على أداء المحقّق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت. وأسفرت الاشتباكات التي يزعم أنها دارت بين حزب الله والقوات اللبنانية وحركة أمل وبتدخّل من الجيش اللبناني عن سقوط قتلى وجرحى، وأعادت إلى الواجهة المخاوف من عودة العنف السياسي والطائفي ومن تأثير السلاح على الحياة العامة والمؤسسات. "Armed clashes in Beirut are 'fertile ground for a civil war'," The Observers - France 24, October 14, 2021, https://observers.france24.com/en/middle-east/20211014-lebanon-beirut-armed-clashes-hezbollah-amal.

vi. أفادت وسائل إعلام لبنانية ومصادر قضائية بأنّ مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله، وفيق صفا، نقل رسالة تهديد إلى المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت طارق البيطار في سبتمبر 2021، على خلفية مسار التحقيق. وقد أوردت وكالة رويترز أنّ مسؤولاً بارزاً في حزب الله حذّر البيطار من أنّ الحزب سيعمل على إبعاده عن الملف، فيما أثارت هذه الواقعة جدلاً واسعاً حول الضغوط السياسية والأمنية المحيطة بالتحقيق. "Judge survives bid to remove him from Beirut blast investigation," Reuters, October 4, 2021, https://www.reuters.com/world/middle-east/lebanon-judge-investigating-port-blast-kept-case-by-judiciary-local-media-2021-10-04/.

على الصعيد التنموي والمحلي، شكّلت مشاركة حزب الله في الانتخابات البلدية منذ عام 1998 محطة أساسية في مساره السياسي والاجتماعي. فقد حقق فوزاً واسعاً في مناطق نفوذه، خصوصاً الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية، ما أتاح له الانتقال من دور المقاومة والبرلمان إلى إدارة الشؤون المحلية مباشرة عبر المجالس البلدية. وتولّى الحزب تنفيذ مشاريع بنى تحتية وخدمات عامة وتنظيم الحياة اليومية للسكّان، الأمر الذي عزّز حضوره الشعبي والسياسي ورسّخ صورته كفاعل يجمع بين المقاومة والعمل السياسي والخدمات التنموية.[31]

في أكتوبر 2022، شكّل اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل محطة مفصلية، إذ أتاح للبنان تثبيت حقوقه في التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط. ورغم أنّ المفاوضات جرت رسمياً عبر الدولة اللبنانية بوساطة أمريكية، فإنّ حزب الله أدى دوراً غير مباشر إنما حاسم عبر حملة "دبلوماسية قسرية" بين يونيو وأكتوبر، هدّد خلالها باستهداف منشآت الغاز الإسرائيلية ولا سيما حقل كاريش إذا بدأت إسرائيل الاستخراج من دون اتفاق. دفع هذا الضغط العسكري والسياسي إسرائيل الى قبول الترسيم بما يتجاوز خط هوف والتنازل عن جزء من المنطقة المتنازع عليها. بذلك، ظهر الحزب كشريك فعلي للسلطة المفاوضة، حيث وفّر غطاءً تفاوضياً عزّز موقع لبنان، وأبرز كيف تمكّن الحزب في قضية مفصلية من أن يفرض معادلة الردع على اسرائيل وأن يشارك الدولة اللبنانية في صنع القرار.[32]

عسكرياً، حافظ حزب الله على توازن ردع مع إسرائيل بعد 2006، إلى أن اندلعت مواجهة واسعة في أكتوبر 2023، تحوّلت إلى حرب استنزاف يومية شملت اغتيالات نوعية واستهداف بنيته القيادية. وقد كرّست هذه الحرب ارتباطه البنيوي بإيران، إذ بدا أقرب إلى جبهة دعم مباشر لطهران، ما كشف المعضلة اللبنانية المزمنة، المتمثلة بازدواجية السلطة بين الدولة والحزب، وامتلاكه قرار الحرب والسلم خارج المؤسسات الرسمية.

تحوّلات حزب الله بين القوة والقيود

منذ تأسيسه، وظّف الحزب أدوات السياسة لترسيخ شرعية المقاومة، وبنى تدريجياً هياكل تنظيمية واجتماعية وأمنية مستقلّة في المناطق التي تمتّع فيها بنفوذ واسع خلال النصف الثاني من الحرب الأهلية، وصولاً الى مشاركة حذرة في المؤسسات الرسمية في ظلّ الوصاية السورية.

بين عامَي 2000 و2004، عاش الحزب مرحلة وئام مع الدولة، قبل أن يفتح القرار 1559 الباب لصراع وجودي بلغ ذروته في "أحداث 7 أيار" (مايو) 2008، التي كرّست قوة ردع داخلي.[33] لاحقاً، تحوّلت وظيفة السلاح من الردع الخارجي إلى فرض التوازنات الداخلية بالقوة وانخراطه في الحرب السورية في ما بعد، ما عزّز موقعه الإقليمي لكنّه زاد من عزلة لبنان. وشكّلت هذه المرحلة نوعاً من التقارب اللافت بين الدولة والحزب، حيث بقي السلاح قائماً لكن في ظلّ نقاش سياسي حول وظيفته. أمّا في عهد ميشال عون، فقد انتقلت العلاقة إلى مستوى أعلى من الشراكة في المواجهة، إذ وفّر له غطاءً سياسياً وشرّع حضوره داخل السلطة، قبل أن تهزّ انتفاضة أكتوبر 2019 والأزمة الاقتصادية وانفجار المرفأ صورته وتُضعف شرعيته الوطنية.

اليوم، وفي أعقاب الحروب الأخيرة واغتيال قياداته، يواجه الحزب عزلة غير مسبوقة وضغوطاً داخلية وخارجية تحدّ من قدرته على المناورة. وقد مثّلت المفاوضات المباشرة بين الدولة اللبنانية وإسرائيل تحوّلاً جذرياً، إذ انتقلت إدارة الصراع من معادلة مزدوجة بين الدولة والحزب إلى مسار تفاوضي تتولاه الدولة وحدها، ما يضع مستقبل الحزب وسلاحه ضمن إطار سياسي يتجاوز قدرته المنفردة على التحكم.

مسارات متعثّرة في استعادة الدولة: ازدواجية السلطة والسلاح في لبنان

شهد لبنان محاولات متكرّرة لمعالجة السلاح غير الشرعي ولأزمات الجهات الفاعلة من خارج الدولة. كانت البداية بخروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية بعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، ما أعاد رسم التوازنات الداخلية. ومثّل اتفاق الطائف عام 1989 محطة مفصلية، إذ نصّ على حلّ الميليشيات وتسليم أسلحتها للدولة باعتبار أنّ احتكار العنف الشرعي شرط لبناء المؤسسات. وقد تُرجم ذلك عام 1991 بقرارات حكومية وقانون عفو عام سمح بدمج المقاتلين السابقين وتوحيد المؤسسة العسكرية، ما أنهى البنية العسكرية لمعظم التنظيمات وأعاد التنافس السياسي إلى المؤسسات الدستورية.[34]

غير أنّ التنفيذ لم يكن مكتملاً بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والوجود السوري، وضعف مؤسسات الدولة، ما جعل سلاح حزب الله استثناءً باعتباره مقاومة مشروعة ضد الاحتلال.[35] خلق هذا الاستثناء ترتيباً انتقالياً غير مكتمل، وفتح فجوة بين المبدأ الدستوري وآليات تنفيذه، وتحوّل لاحقاً إلى معضلة سياسية وأمنية مستدامة.[36] وتُظهر تجربة "القوات اللبنانية" مدى صعوبة الانتقال من العمل العسكري إلى المشاركة السياسية في غياب ضمانات متبادلة. فبعد تفجير كنيسة سيدة النجاة عام 1994، حُلّ الحزب وسُجن رئيسه سمير جعجع حتى إطلاق سراحه عام 2005. وجاء ذلك بعد خروج قيادات مسيحية أخرى من اللعبة السياسية (نفي العماد ميشال عون واغتيال داني شمعون في العام 1990)، ما عزّز شعور كثير من المسيحيين بأنّ ترتيبات ما بعد الحرب همّشت قوى سياسية تمثيلية أساسية، بدلاً من ضمان مشاركة متوازنة.[37]

من الحوار الوطني إلى إعلان بعبدا : محاولة ضبط السلاح بالسياسة

بعد تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي عام 2000، برزت محاولات جديدة لمعالجة ملف السلاح غير الشرعي. البداية كانت مع بيان المطارنة الموارنة الذي دعا إلى حصر السلاح بيد الدولة، وتأسيس لقاء قرنة شهوان[vii] عام 2001 الذي تبنّى هذا المطلب كجزء من مشروعه السياسي[38] . تواصل هذا المسار حتى صدور القرار 1559 (2004) عن مجلس الأمن، الذي نصّ على حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.[39] وفي مواجهة القرار، اعتبر حزب الله نفسه خارج نطاقه، مستنداً إلى حاضنة شعبية ودعم رئاسة الجمهورية، وأطلق مقولة "المقاومة ليست ميليشيا"، ما وفّر له غطاءً سياسياً وأبقى سلاحه خارج النقاش الرسمي. في الوقت نفسه، برز ملف سلاح المخيمات الفلسطينية كإحدى المعضلات المزمنة، ما دفع إلى تأسيس لجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني لمعالجة هذا الملف إلى جانب قضايا اللاجئين.[40] ومنذ تلك المرحلة، تحوّل موضوع السلاح تدريجياً من مسألة مؤجّلة إلى أحد أكثر الملفات حضوراً على طاولة السياسة اللبنانية، حيث تكرّرت محاولات ربطه باستراتيجية دفاعية تحدّد العلاقة بين المقاومة والدولة.

عام 2006، دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى الحوار الوطني بمشاركة 14 قائداً سياسياً. ووُضعت على جدول الأعمال قضايا عدة، بينها العلاقات اللبنانية–السورية، ومزارع شبعا، والسلاح الفلسطيني، وسلاح حزب الله. ورغم التفاهمات الجزئية، نُقل النقاش حول سلاح الحزب إلى عنوان أوسع هو "الاستراتيجية الدفاعية". غير أنّ التنفيذ بقي ضعيفاً، إذ فشل الاتفاق في إنهاء الوجود المسلّح الفلسطيني خارج المخيمات، فيما بقي سلاح حزب الله بلا صيغة نهائية. ثم جاءت "حرب تموز 2006" لتوقف الحوار وتعيد صياغة المشكلة، طارحةً سؤالاً جوهرياً حول من يملك قرار الحرب والسلم في لبنان.[41]

عقب اتفاق الدوحة، أعيد إحياء الحوار الوطني برئاسة الرئيس ميشال سليمان.[42] في الجلسة الأولى (سبتمبر 2008)، كان موضوع الاستراتيجية الدفاعية في صلب النقاش. دعا سليمان إلى صيغة تستند إلى الجيش وتستفيد من قدرات المقاومة، لكنّ الخلاف بقي قائماً، إذ طالبت القوى المعارضة بإخضاع سلاح الحزب لقرار الدولة، فيما شدّد الحزب على البدء من التهديد الإسرائيلي والحاجة إلى المقاومة.

بالتوازي، عزز حزب الله موقعه داخل النظام السياسي، مستنداً إلى مزيج من النفوذ الميداني والتحالفات السياسية. ورغم أنّ مفهوم "المقاومة" كان حاضراً بدرجات متفاوتة في بيانات وزارية سابقة، لا سيما حكومات الرئيسين رفيق الحريري وسليم الحص، فقد شهدت مرحلة ما بعد اتفاق الدوحة تكريساً أكثر وضوحاً لمعادلة "حقّ لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته" في البيان الوزاري لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة.[43]

وفي ظلّ اندلاع الحرب الداخلية السورية عام 2011، اكتسب الحوار بعداً إضافياً. ففي يونيو 2012، صدر إعلان بعبدا الذي نصّ على تحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية، ودعم الجيش، والالتزام بالطائف وبالقرار 1701، وعدم استخدام الأراضي اللبنانية لتهريب السلاح أو المقاتلين.[44] ولاحقاً، قدّم الرئيس ميشال سليمان تصوّراً مكتوباً للاستراتيجية

---

vii. تأسّس لقاء قرنة شهوان في نيسان 2001 بمبادرة من البطريرك الماروني نصرالله بطرس صفير، كترجمة عملية لروح بيان المطارنة الموارنة 2000 الذي دعا إلى إنهاء حالة السلاح خارج الدولة واستعادة السيادة اللبنانية. وضمّ اللقاء شخصيات سياسية وفكرية من الطيف المسيحي المعارض للوصاية السورية، واتخذ من بلدة قرنة شهوان مقراً لاجتماعاته. تمثّلت أهدافه في المطالبة بتنفيذ اتفاق الطائف كاملاً، خصوصاً بند انسحاب الجيش السوري، والدعوة إلى حصر السلاح بيد الدولة، والدفاع عن الحريات العامة واستقلالية القرار الوطني. وقد شكّل اللقاء إطاراً معارضاً بارزاً للسيطرة السورية، ومهّد الطريق لصدور القرار 1559 عام 2004 الذي نصّ على حلّ الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. لاحقاً، ومع اغتيال رفيق الحريري عام 2005، التقت أطروحات اللقاء مع قوى أخرى لتشكيل تحالف 14 آذار، ما جعله أحد أبرز المنابر التي ساهمت في إعادة صياغة المشهد السياسي اللبناني على قاعدة السيادة والاستقلال.

الدفاعية، لم يطالب فيه بنزع سلاح حزب الله فوراً، بل اقترح مرحلة انتقالية تُوضَع خلالها قدرات المقاومة بتصرّف الجيش ليكون صاحب القرار الوحيد باستخدام القوة. كان الهدف إخضاع وظيفة السلاح لسلطة الدولة، تمهيداً لحصرية القوة الشرعية بيد المؤسسات.[45] إلا أنّ هذا المسار اصطدم بانخراط حزب الله العسكري في سوريا عام 2013، ما أطاح بالإعلان عملياً وسياسياً. وقد وصف رئيس كتلة الوفاء للمقاومة محمد رعد الإعلان بأنّه "لا يساوي الحبر الذي كتب فيه"، ما مثّل سقوط التوافق.[46] ومع انتهاء ولاية سليمان عام 2014، كان الانقسام قد تعمّق، فيما تراجع ملف الاستراتيجية الدفاعية أمام أزمات أخرى كالرئاسة والانتخابات.



الرئيس اللبناني ميشال سليمان يترأس اجتماعاً للحوار الوطني في القصر الجمهوري في بعبدا، شمال شرق بيروت، 11 يونيو/حزيران 2012. أ ف ب/صورة موزعة/دالاتي ونهرا.

في المحصلة، تكشف تجربة الحوار الممتدة من 2006 إلى إعلان بعبدا أنّ المشكلة لم تتمثّل في غياب النقاش أو الصيغ، بل في غياب آليات تنفيذ وضمانات واضحة. فقد قبلت معظم الأطراف بمبدأ تعزيز الدولة والجيش، لكنّ الخلاف بقي حول المرحلة الانتقالية، أي متى؟ وكيف تنتقل القدرة العسكرية من قرار الحزب إلى قرار الدولة؟ لذلك، لا تكمن أهمية العودة إلى الحوار اليوم في استنساخ طاولة جديدة، بل في استخلاص ما عجزت الحوارات السابقة عن إنجازه، وهو تحويل التوافق السياسي إلى انتقالٍ فعلي لقرار استخدام القوة والسلاح إلى الدولة.

من جبهة غزة إلى نزع السلاح: عزلة الحزب وإعادة تعريف السيادة

أدّى قرار حزب الله فتح جبهة إسناد غزة عام 2023 إلى إدخال لبنان في مواجهة إقليمية، في ظلّ إعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام العالمي.[47] وعلى الرغم من أنّ الخطوة قد تُوضَع في سياق التضامن مع شعب يتعرّض للإبادة، فإنّ كلفتها كانت باهظة على الحزب ولبنان معاً، إذ استغلّت إسرائيل الفرصة لتوسيع عدوانها، ما ألحق خسائر بشرية ومادية جسيمة وأدخل البلاد في مرحلة استنزاف طويلة. لم يكن هذا القرار عسكرياً فحسب، بل محطة سياسية كبرى أظهرت التناقض بين التضامن مع فلسطين وبين قدرة لبنان المحدودة على تحمّل تبعات مواجهة بهذا الحجم.

في أعقاب إعلان وقف إطلاق النار في 27 نوفمبر 2024، توقّف الحزب عن الأعمال العسكرية وأدرك أنّه لم يعد قادراً على فرض شروطه في الداخل كما كان سابقاً. فقد شكّل سقوط نظام الأسد في سوريا محطة مفصلية زادت من عزلة الحزب، إذ فَقَدَ أحد أهم حلفائه الإقليميين وعمقه الاستراتيجي. وجعل تراكم الخسائر بعد حرب 2024 الحزب محاصراً سياسياً وإقليمياً، فيما دخل لبنان مرحلة جديدة من إعادة التوازن حيث باتت الدولة المرجع الأساسي في قرار الحرب والسلم.

في مطلع 2025، اضطر الحزب إلى القبول بانتخاب قائد الجيش جوزاف عون رئيساً للجمهورية، رغم معارضته السابقة لهذا الخيار، وشارك في حكومة نواف سلام ضمن تسوية سياسية.[48] أطلقت هذه الحكومة خطة رسمية لنزع السلاح، هدفها حصر القوة العسكرية بيد الدولة. وارتكزت الخطة على ثلاثة مبادئ: تثبيت دور الجيش كإطار جامع وحيد لقرار الحرب والسلم، وإدماج الحزب تدريجياً في الحياة السياسية، وفتح قنوات تفاوضية مع المجتمع الدولي لضمان الدعم المالي والسياسي للبنان. وصيغت الخطة على شكل خمس مراحل تبدأ بإنهاء الوجود المسلّح جنوب الليطاني وتمتدّ لاحقاً إلى بقية الأراضي اللبنانية.[49]

بيد أنّ الأحداث أثبتت هشاشة الخطة، إذ كشف إطلاق الحزب لصواريخ في مارس 2026 عقب بدء الحرب الأمريكية الإسرائيلية- الإيرانية استمرار امتلاك الحزب قراراً مستقلاً في استخدام السلاح. ردّاً على ذلك، عقد مجلس الوزراء جلسة طارئة أعلن فيها رفض أيّ نشاط عسكري خارج مؤسسات الدولة، وأقرّ الحظر الفوري لأنشطة الحزب العسكرية والأمنية، ملزماً إياه بتسليم سلاحه وحصر دوره في المجال السياسي.[50] وفي خطوة غير مسبوقة، أصدر القضاء العسكري مذكرات توقيف بحق عناصر من الحزب ضبطوا ينقلون صواريخ، معتبراً الأمر خرقاً للقوانين ومساساً بسيادة الدولة.[51] ومثّلت هذه الملاحقة القضائية تحولّاً نوعياً من التسويات السياسية إلى فرض القانون، ما عزّز صورة الدولة كمرجعية وحيدة لقرار الحرب والسلم.

في المحصلة، لم تكن خطة حكومة سلام مجرد إجراءات تقنية، بل محاولة لإعادة بناء مفهوم الدولة وتكريس سيادتها، غير أنّها اصطدمت بواقع الاحتلال الإسرائيلي وازدواجية السلطة التي يفرضها حزب الله، ما كشف هشاشة الموقف الرسمي. ومع ذلك، ساهمت الخطوات في تكريس عزلة الحزب داخلياً وخارجياً، وأعادت النقاش حول جدوى استمرار سلاحه ووظيفته العسكرية والسياسية، وما يرتبط به من مستقبل الطائفة الشيعية في بلد المحاصصة الطائفية. وإذا كان إسناد غزة قد كلّف الحزب مواجهة مباشرة مع إسرائيل وخسارة قياداته العسكرية والسياسية، فإنّ إسناد طهران كلّفه شبه قطيعة مع الدولة اللبنانية. هذان الإسنادان معاً أبرزا المعضلة المزمنة: ازدواجية السلطة بين الدولة والحزب، حيث يمتلك الأخير قرار الحرب والسلم خارج المؤسسات الرسمية، ما جعل لبنان أمام تحديات وجودية تتعلّق بمستقبل الدولة والسيادة والاستقرار الداخلي.



رئيس الوزراء اللبناني نواف سلام يتحدث عقب اجتماع لمجلس الوزراء في القصر الجمهوري في بعبدا، شرق بيروت، 2 مارس/آذار 2026. صورة موزعة/المكتب الإعلامي للحكومة اللبنانية/أ ف ب.

الفصل الثالث: تجارب في معالجة السلاح خارج الشرعية

من الشائع اليوم أن يُقارن مسار نزع سلاح حزب الله بتجارب دولية، حيث واجهت دول أخرى تحديات مماثلة في إنهاء دور الفاعلين غير الدوليين. تستند هذه المقارنات إلى إطار نظري معروف في أدبيات ما بعد النزاعات، هو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ، الذي يهدف إلى تحويل التنظيمات المسلّحة إلى قوى سياسية أو مدنية، وإعادة دمج المقاتلين في المجتمع، وضمان احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة.[52] لكن لا توجد حالة مطابقة تماماً للبنان، ما يفرض الاستفادة من أنماط مختلفة واستخلاص مسارات متباينة يمكن أن ترسم خريطة طريق واقعية.

ما من صيغة واحدة لإنهاء وجود قوة مسلّحة خارج مؤسسات الدولة. فالتجارب التاريخية تُظهر ثلاثة مسارات رئيسية:

1. **الحسم العسكري:** حين تتمكّن إحدى القوى من إنهاء الازدواجية بالقوة.
2. **التسوية السياسية**: حين يجري تفكيك القوة المسلّحة أو دمجها ضمن اتفاق سياسي وأمني.
3. **التأرجح بين التسوية والعودة إلى النزاع:** حين تبدأ عملية سياسية لوقف الصراع ومعالجة السلاح، لكنها تعجز عن إنتاج اتفاق نهائي وضمانات وآليات تنفيذ مستدامة، فينهار المسار وتعود الأطراف إلى المواجهة المسلّحة.

مسار الحسم العسكري: نماذج من الصين وسريلانكا

يقوم مسار الحسم العسكري على إنهاء وجود القوة المسلّحة المنافسة للدولة أو السلطة من خلال التفوّق العسكري والحسم الميداني، بدل التوصّل إلى اتفاق معها. يحتاج نجاح هذا المسار عادةً إلى دولة متماسكة نسبياً، وقوات مسلّحة قادرة على فرض تفوّق واضح، وبيئة داخلية أو إقليمية تتحمّل الكلفة المرتفعة للصراع وفي الصين، انتهت الحرب الأهلية التي تجددت بين الحزب الشيوعي وحزب الكومينتانغ، عقب انتهاء الاحتلال الياباني،عام 1949 بانتصارٍ كاملٍ للشيوعيين الذين أعلنوا قيام جمهورية الصين الشعبية، فيما انسحبت حكومة الكومينتانغ إلى تايوان. تختلف هذه الحالة عن نزع السلاح التقليدي، إذ لم تنتصر الدولة القائمة على الجماعة المسلّحة، بل انتصرت الجماعة المسلّحة وأصبحت هي الدولة، ما يوضح أحد الأشكال القصوى للحسم العسكري.[53]

في سريلانكا، وبعد أكثر من ربع قرن من النزاع مع حركة "نمور التاميل" (LTTE) التي طالبت بالانفصال وإقامة دولة مستقلة في شمال البلاد وشرقها، قرّرت الحكومة السريلانكية بين عامي 2006 و2009 اعتماد خيار الحسم الشامل. فأطلقت حملة عسكرية واسعة مستخدمةً الجيش والبحرية والقوات الجوية، وانتهت بمقتل زعيم الحركة وكبار قادتها في مايو2009 ، وانهيار بنيتها العسكرية والسياسية بالكامل.[54]

مسار التسوية السياسية

يمثّل مسار التسوية السياسية أحد أهم الطرق التي اعتمدتها دول عديدة لإنهاء دور القوى المسلّحة خارج الشرعية. يقوم هذا المسار على إدماج التنظيمات المسلّحة في العملية السياسية مقابل التخلّي التدريجي عن السلاح، بحيث يصبح نزع السلاح جزءاً من تسوية شاملة تشمل تقاسم السلطة، وإصلاح المؤسسات الأمنية، وضمان مشاركة جميع المكوّنات.

وفي إيرلندا، شكّل "اتفاق الجمعة العظيمة" (Good Friday Agreement) عام 1998 نقطة تحوّل أساسية في إنهاء أحد أطول النزاعات المسلّحة في أوروبا الغربية، بعد ثلاثة عقود من العنف بين الجمهوريين الكاثوليك الساعين إلى توحيد إيرلندا والاتحاديين البروتستانت المؤيدين للبقاء ضمن المملكة المتحدة. لم يشترط الاتفاق تسليم السلاح مسبقاً، بل جعل نزع السلاح جزءاً من عملية سياسية أوسع شملت تقاسم السلطة، وإصلاح المؤسسات الأمنية، وإطلاق سراح السجناء، بالإضافة إلى إنشاء لجنة دولية مستقلة للإشراف على نزع السلاح. استغرقت العملية سنوات عدة حتى أعلن الجيش الجمهوري الإيرلندي عام 2005 إنهاء حملته المسلّحة ووضع أسلحته خارج الاستخدام، بالتوازي مع إصلاحات واسعة في جهاز الشرطة وإنشاء مؤسسات جديدة لتقاسم السلطة. ورغم استمرار بعض الانقسامات، وفّرت التجربة استقراراً نسبياً لأكثر من ربع قرن، وأظهرت أنّ احتكار الدولة للقوة كان نتيجة لمسار سياسي تفاوضي طويل المدى.[55]

أما في إسبانيا، فتُقدّم تجربة إقليم الباسك دلالات مهمة حول مسار التسوية السياسية. فقد خاضت منظمة إيتا[viii] حملة مسلّحة استمرّت لعقود من أجل الانفصال. ورغم محاولات متعدّدة للتسوية، لم يتحقق التحوّل إلا تدريجياً عبر مزيج من الضغط الأمني، وتراجع الحاضنة الشعبية، وتطوّر المسار السياسي داخل المؤسسات الديمقراطية الإسبانية. ففي عام 2011، أعلنت إيتا وقفاً نهائياً لإطلاق النار، ثم سلّمت أسلحتها عام 2017 من دون مفاوضات رسمية مع الحكومة الإسبانية، وأخيراً أعلنت حلّ نفسها عام 2018. وقد قادت هذا المسار منظمات المجتمع المدني والسلطات الإقليمية في الباسك، بمساندة أطراف دولية غير رسمية، التي تولّت التحقّق من وقف إطلاق النار وإدارة عملية تسليم السلاح، ما منح العملية قدراً من الشرعية رغم رفض الدولة الانخراط المباشر. وتُظهر هذه التجربة أنّ إنهاء العنف لم يكن نتيجة حسمٍ عسكري كامل ولا تسوية شاملة واحدة، بل جاء عبر تآكل شرعية العمل المسلّح مع توسّع البدائل السياسية، وفتح قنوات مشاركة ديمقراطية للحركة القومية الباسكية داخل النظام الإسباني.[56]

viii. ETA هو اختصار لعبارة Euskadi Ta Askatasuna، وهي باللغة الباسكية تعني الباسك والوطن والحرية. تأسست الحركة عام 1959 كمنظمة قومية باسكية سعت في البداية إلى الدفاع عن الهوية والثقافة الباسكية في مواجهة نظام فرانكو، ثم تحوّلت إلى حركة انفصالية مسلّحة هدفت إلى إقامة دولة مستقلة في إقليم الباسك شمال إسبانيا وجنوب فرنسا.



ثلاثة مسلحين من منظمة "إيتا" يرتدون أغطية رأس بيضاء وقبعات سوداء يلقون بياناً في مكان غير معلن في إسبانيا، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011. صورة موزعة/غارا دوت نت/أ ف ب.

المسار المتعثّر: تركيا نموذجاً

يُمثّل النزاع بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني (PKK) نموذجاً مختلفاً عن حالات الحسم العسكري أو التسوية السياسية الشاملة، إذ لم يفضِ حتى الآن إلى اتفاق نهائي ينظّم العلاقة بين الدولة والتنظيم المسلّح. فقد شهدت الفترة بين 2013 و2015 محاولةً لعملية تفاوض غير مباشرة تضمّنت وقفاً لإطلاق النار وانسحاباً جزئياً لمقاتلي الحزب، لكنها انهارت قبل الوصول إلى إطار مؤسساتي ملزم، ما أدى إلى عودة المواجهات بوتيرةٍ أشد. وأظهرت التجربة أنّ غياب آليات مستقلّة للتحقّق، وعدم الاتفاق على تسلسل الالتزامات، جعل العملية الانتقالية عرضة للفشل. وفي عام 2025، أعلن الحزب استعداده لإنهاء الكفاح المسلّح استجابةً لدعوة مؤسّسه عبد الله أوجلان، وبدأ خطوات عملية لتسليم السلاح وحلّ بنيته العسكرية بالتوازي مع حوارٍ سياسي تقوده السلطات التركية. ما زال هذا المسار في بداياته ولم يكتمل بعد، لكنه يعكس إدراكاً متبادلاً بأنّ إنهاء النزاع يتطلّب انتقالاً سياسياً منظماً، لا مجرّد تفوّق عسكري.[57]

تجارب حركات المقاومة: من فرنسا الى فيتنام

يمكن اختصار تجربة المقاومة الفرنسية مع السلطة في مسارٍ متدرّج من الشرعية إلى الإصلاح ثم الاندماج في الدولة. خلال الحرب العالمية الثانية، شكّلت المقاومة إطاراً جامعاً ضد الاحتلال النازي، وأعطت شرعية للجنرال ديغول وحكومته في المنفى، ما مهّد لولادة الجمهورية الرابعة بعد التحرير. بين 1944 و1946، تولّى ديغول قيادة الحكومة المؤقّتة، فيما سيطرت لجان التحرير وقوات المقاومة الداخلية على المؤسسات، واعتمد المجلس الوطني للمقاومة برنامجاً تقدّمياً أرسى إصلاحات كبرى لا سيما إعادة الحريات، ومنح النساء حق التصويت، وتأميم قطاعات حيوية، وإنشاء الضمان الاجتماعي. غير أنّ المقاومة لم تكن حزباً موّحداً بل تحالفاً ظرفياً، وإثرعودة الانقسامات بين الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين استقال ديغول في كانون الثاني 1946، ثم أُقر دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر، ما أنهى وحدة المقاومة كقوة سياسية مستقلة. لاحقاً، وفي ظلّ أزمة الجزائر عام 1958، استُدعي ديغول مجدداً لتشكيل حكومة جديدة، فصاغ دستور الجمهورية الخامسة وأصبح أول رئيس لها، لتنتقل فرنسا من مرحلة المقاومة المسلّحة إلى دولة مركزية قوية تستوعب شبكات المقاومة داخل مؤسساتها.[58]

أما التجربة الفيتنامية في نزع السلاح، فتكشف مسارات متناقضة عبر أربعة عقود. في البداية (1945–1954)، عمل الـViet Minh "الفيت مينه" على احتكار المجال الوطني المسلّح عبر القضاء على كل القوى المنافسة أو استيعابها، ما مهّد الطريق لمواجهة فرنسا. لم يفرض اتفاق جنيف عام 1954 نزع السلاح بل مجرد إعادة الانتشار، فيما شكّل تفكيك الرئيس الفيتنامي للميليشيات الدينية في الجنوب (1955–1956) حالة نادرة من تفكيكٍ سريع لميليشيات طائفية عبر مزيجٍ من قَطع التمويل الخارجي، وشراء القادة، واللجوء إلى القوة، لكنه ترك إرثاً من المرارة الطائفية.

وكانت المواجهة الكبرى بين فيتنام الشمالية المدعومة من الاتحاد السوفياتي والصين، وفيتنام الجنوبية المدعومة من الولايات المتحدة وحلفائها بين العامين 1959 و1975، رغم برامج العفو الواسعة التي استقطبت عشرات الآلاف من المقاتلين المنشقين. ظلّت الحرب تُحسم بالقوة النظامية للشمال، فيما فشل اتفاق باريس عام 1973 في فرض نزع سلاح أو تسوية سياسية، إذ أبقى الجيشين في مواقعهما وأخرج الأمريكيين فقط. بعد عامين، انهارت فيتنام الجنوبية وسقطت سايغون في أبريل 1976. ولكنّ الانتصار لم يُترجم إلى دمج أو تسوية، بل إلى محو كامل للخصم، إذ أُرسِل الجيش الجنوبي إلى معسكرات "إعادة التعليم"، فيما حُلّت الجبهة الوطنية للتحرير والحكومة الثورية المؤقتة، بقرار من حلفائها الشماليين. في 2 يوليو 1976، أُعلن توحيد البلاد تحت اسم "جمهورية فيتنام الاشتراكية"، ثم جرى دمج التنظيمات الجنوبية رسمياً وإخراجها من الوجود في العام التالي.[59] كما استُبعدت القيادات الجنوبية من المناصب العليا، حتى أنّ وزير العدل في الحكومة الثورية غادر البلاد عام 1978 ونشر لاحقاً رواية عن محو الحركة الجنوبية.[60] مثّل هذا المسار الحالة النقيضة لكل برامج إعادة الإدماج: فالجيش المهزوم لم يُدمج في الحياة المدنية، بل جرى اعتقاله.

المسار المزدوج للتجربة الجزائرية

يُظهر المسار الجزائري أنّ مفهوم "نزع السلاح" اتخذ شكلين متناقضين عبر الزمن. ففي مرحلة الاستقلال (1954–1967)، لم يُحل جيش التحرير الوطني، بل تحوّل إلى نواة الدولة الجديدة، حيث استوعب الجيش القيادة السياسية بدل أن يخضع لها، ما أدى إلى صراعات داخلية دامية بين الفصائل المنتصرة. أبرز هذا المسار أنّ الانتصار العسكري لا يفضي بالضرورة إلى دمج منظم أو إلى تسوية، بل قد يفتح الباب أمام حروب داخلية على السلطة، كما حدث في أزمة صيف 1962 حين تصارع قادة الولايات مع جيش الحدود بقيادة بومدين، لينتهي الأمر بسيطرة الجيش على الدولة وتكريس حكم عسكري مباشر. أما في مرحلة الحرب الأهلية (1992–2006)، فقد واجهت الدولة تمرّداً إسلامياً واسعاً، وأطلقت برنامجاً فعلياً لنزع السلاح وإعادة الإدماج قائماً على العفو المشروط، والضغط العسكري المستمر، والانقسام داخل المجموعات المسلّحة. ومَثّل إعلان الجيش الإسلامي للإنقاذ وقف إطلاق النار عام 1997 نقطة التحوّل، وتبعته قوانين العفو والمصالحة التي سمحت بدمج آلاف المقاتلين السابقين، لكن من دون إعادة إدماج سياسي لحزبهم أو تفكيك الميليشيات الموالية للدولة. النتيجة كانت تسوية أنهت الحرب إنما قامت على الإفلات من العقاب وفرض الصمت على الضحايا، ما جعلها نموذجاً ناجحاً في إنهاء العنف المسلّح، لكنّه مثير للجدل من زاوية العدالة الانتقالية.[61]

الخلاصة الموجزة من التجارب التاريخية والسياسية هي أنّ الحسم العسكري لا يضمن استقراراً طويل الأمد، بل يترك جروحاً مجتمعية عميقة ويؤسّس لمرحلة من الإقصاء والاضطراب. في المقابل، تتطلّب التسوية السياسية الناجحة التزامات واضحة من جميع الأطراف وإصلاحات شاملة تتجاوز البعد الأمني والسياسي لتطال الاقتصاد والعدالة الاجتماعية، والحريات العامة، بما يعيد بناء الثقة بين الدولة والمواطنين.

وفي معظم الحالات، سبقت هذه المرحلة عملية انتقالية جرى خلالها تجميد السلاح أو تحييده، بحيث يُمنع استخدامه أو تحريكه بصورة مستقلة، ويُحصر دوره في إطار متّفق عليه، إلى أن تتوافر البدائل الكاملة التي تسمح بالتخلّي عنه طوعاً فيما بعد. وغالباً ما ترافق ذلك مع سلّة إصلاحات متكاملة تؤدي في المحصلة إلى بناء مؤسسات قادرة على احتكار القوة الشرعية وتوفير شبكات حماية اجتماعية وتضمن مشاركة سياسية فاعلة تقلّص الحاجة إلى الولاءات المسلّحة.

وهكذا، فإنّ قضية سلاح حزب الله لا يمكن فصلها عن مشروع الدولة والإصلاح الشامل في لبنان. فهي ليست مجرّد ملف أمني، بل جزء من معادلة أوسع تتعلّق بمستقبل النظام السياسي والاجتماعي. ومن هنا، يفتح النقاش حول السلاح الباب أمام السؤال الأعمق الذي ستعالجه الخلاصة: أي حل للبنان؟

الخلاصة

من ازدواجية القوة إلى الانتقال السيادي: نحو دولة تحتكر السلاح وتستعيد وظائفها

تُظهر التجارب أنّ احتكار الدولة للسلاح لا يتحقّق بقرارٍ إداري أو بميزان قوى داخلي، ولا عبر نزعٍ تقني منفصل عن السياق السياسي والأمني الذي أنتجه. يُعرّف عالم الاجتماع ماكس فيبر الدولة بأنّها الكيان الذي يحتكر الاستخدام المشروع للقوة داخل حدود إقليم معين. ويعني ذلك أنّ الدولة تُعدّ المرجعية النهائية المخوّلة قانوناً استخدام وسائل الإكراه وإنفاذ القوانين عبر مؤسساتها العسكرية والأمنية والقضائية. ومن هذا المنظور، لا تقوم شرعية الدولة على قدرتها على فرض النظام العام فحسب، بل أيضاً على خضوع ممارسة السلطة للقانون والمساءلة، وعلى قدرتها على توفير الأمن والخدمات العامة لمواطنيها.[62] ففي الدول التي نجحت في إنهاء ازدواجية القوة، جرى ذلك إمّا عبر حسم استثنائي خلّف انقسامات عميقة، أو عبر مسار سياسي–أمني–مؤسساتي عالج أسباب السلاح ووظائفه بالتوازي مع انتقالها إلى الدولة.

وفي لبنان، لا تقتصر المشكلة على وجود السلاح بحدّ ذاته، بل ترتبط بأزمة أعمق في بناء الدولة نتجت عن تراكم الاستثناءات وضعف المؤسسات واستمرار نظام المحاصصة. وتعيد هذه الإشكالية إلى الذاكرة تجربة القوات اللبنانية بعد الطائف، التي أظهرت أن نزع السلاح، رغم ضرورته، قد يثير مخاوف مشروعة تتعلّق بالتمثيل السياسي وتوازنات القوة داخل النظام. ومن هنا، فإنّ معالجة ملف سلاح حزب الله لا يمكن أن تقوم على المقاربة الأمنية وحدها، بل يجب أن تترافق مع ضمانات سياسية ومؤسساتية تحول دون التهميش أو الإقصاء. فحصرية السلاح بيد الدولة وبناء دولة المواطنة والمؤسسات مساران متلازمان؛ إذ لا يمكن تحقيق نزع سلاح مستدام من دون شراكة سياسية فعلية، كما لا يمكن بناء دولة قوية في ظلّ تعدّد مراكز القوة المسلّحة.

وظائف السلاح قبل السلاح

يجب أن تنطلق أيّ مقاربة جدّية لمسار نزع سلاح حزب الله من فهم وظائفه المتعدّدة، إذ لم يكن مجرد أداة عسكرية، بل منظومة سياسية واجتماعية وأمنية. فقد ارتبط بالدفاع ضد الاحتلال، وبالنفوذ السياسي داخل نظام المحاصصة، وبشبكات حماية اجتماعية عوّضت غياب الدولة. بهذا المعنى، تحوّل السلاح إلى مصدر حماية واطمئنان وضمانة للمكانة، ما جعله جزءاً من قناعة جماعية يصعب تجاوزها. بيد أنّ الاعتراف بهذه المخاوف لا يعني تكريسه كضمانة دائمة، إذ إنّ استمرار كل جماعة في الاحتفاظ بقوتها يجعل الدولة مستحيلة.

وظائف الحزب المتعددة هي:

- **الوظيفة العسكرية:** تبدأ استعادة الدولة بإنهاء الاحتلال وتثبيت الحقوق، بالتوازي مع نقل قرار الدفاع إلى المؤسسات الشرعية، بحيث يصبح الدفاع قضية وطنية شاملة تديرها الدولة وتحتكر قرار الحرب والسلم وأدوات الردع.

- **الوظيفة السياسية:** وفّر السلاح للحزب نفوذاً سياسياً عبر المشاركة في السلطة والسيطرة على الموارد، ما جعله أداة لتعزيز الموقع داخل النظام الطائفي القائم على الزبائنية والولاءات.

- **الوظيفة الاجتماعية:** إلى جانب السياسة، لعب السلاح دوراً اجتماعياً عبر شبكات خدمات وحماية جعلت علاقة المواطن بالجماعة أقوى من علاقته بالدولة. لذلك، لا يكتمل احتكار الدولة للسلاح إلا ببناء مؤسسات قادرة على توفير الحقوق والخدمات بشكل عادل، بحيث لا يبقى الانتماء إلى جماعة شرطاً للحصول عليها.

مسار للانتقال السيادي

يقوم هذا الإطار على خمسة مبادئ مترابطة: التدرج لتفادي الفراغ؛ التنفيذ المتوازي بين المسارات الأمنية والسياسية والمؤسساتية؛ الالتزامات المتبادلة بين الدولة والقوى والمجتمع الدولي؛ تعزيز قدرات الدولة قبل تحميلها المسؤولية الكاملة؛ والحفاظ على السلم الأهلي كشرط وهدف ملازم.

يحتاج الانتقال السيادي إلى شرعية وطنية، وفصل بين السلاح والعمل السياسي، وآليات دقيقة لقياس التقدّم نحو نقطة اللاعودة المؤسساتية.

1. **الشرعية والإطار المؤسساتي:** حكومة ذات قاعدة وطنية واسعة تضع ميثاقاً للانتقال السيادي، وهيئة وطنية بولاية محدّدة تدير العملية بالتنسيق مع الجيش والمؤسسات، وتربط كل وظيفة تنتقل إلى الدولة ببرنامج مالي وتجهيزي وتدريبي.

2. **ضمانات ما بعد السلاح:** انتقال القدرات العسكرية إلى الدولة لا يعني إلغاء الحزب أو إقصاء جمهوره، بل استمراره كفاعل سياسي واجتماعي كامل الحقوق داخل المؤسسات الشرعية.

3. **قياس السيادة ونقطة اللاعودة:** تحديد مهل ومؤشّرات معلنة تقيس التقدّم الفعلي، إلى حين تصبح الدولة قادرة على أداء، وظائف الدفاع، والأمن وحدها.

تستند عملية الانتقال على أربعة تحوّلات مترابطة تتمثّل في نقل قرار الحرب والسلم إلى المؤسسات الدستورية، ونقل وظائف الدفاع إلى الدولة، ونقل الحماية الاجتماعية والسياسية إلى المؤسسات العامة، ونقل العلاقات الأمنية والعسكرية بالخارج إلى الدولة وحدها، بالتوازي مع إنهاء الاحتلال واستعادة الأرض. ليست الغاية إضعاف جماعة أو تقوية أخرى، بل تحويل القوة التي راكمتها الجماعات إلى مؤسسة وطنية جامعة، بحيث يُلغى امتياز السلاح للجميع ويُودع لدى الدولة. ويكمن جوهر المعادلة في نقل الاطمئنان من الجماعة إلى الدولة عبر مؤسسات قادرة وموثوقة.

أما الدور الخارجي فيبقى عنصراً مزدوج الأثر: عاملاً مساعداً حين يساهم في إنهاء الاحتلال ووقف الاعتداءات، ويوفّر الضمانات الأمنية ويدعم الجيش ويعزّز قدرات الدولة ويواكب المرحلة الاقتصادية والاجتماعية للانتقال؛ لكنّه يتحول إلى معطّل عندما ينقلب إلى إملاء يفرض مواعيد ونتائج تتجاوز قدرة المؤسسات اللبنانية، أو يُظهر العملية وكأنها إخضاع لجماعة لبنانية بفعل تغيّر موازين القوى. فالمطلوب أن يكون الخارج رافعة لمسار سيادي لبناني، لا بديلاً عنه.

كما تجدر الإشارة الى أنّ المسار الانتقالي نحو حصرية السلاح بيد الدولة لا يقتصر على الترتيبات الرسمية بين الحكومة والأطراف السياسية، بل يحتاج أيضاً إلى إشراك المجتمع المدني والفاعلين غير الحكوميين. على غرار التجربة الإسبانية مع منظمة إيتا، حيث لعبت منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية دوراً في الضغط نحو الحلّ السلمي، وبناء الثقة، وفتح قنوات حوار مكمّلة للمسار الرسمي، يمكن للبنان أن يستفيد من مشاركة الجمعيات الوطنية والنقابات والمبادرات المحلية والهيئات الأهلية في صياغة الضمانات الاجتماعية والسياسية التي تجعل الانتقال أكثر شمولاً واستدامة.

وفي المحصّلة، إن التعامل مع سلاح حزب الله على أنه المشكلة الوحيدة ينطوي على خطأ منهجي، لأن هناك سببين ساهما في إنتاج ظاهرة السلاح خارج الدولة واستمرارها: أولهما الاحتلال الإسرائيلي، بما يوفّر للسلاح مبرراته وشرعية المقاومة؛ وثانيهما الغياب التاريخي للدولة وعجزها عن إدارة شؤون الناس واحتكار القوة.

وتشكل الأزمة المالية (2019) المثال الأوضح على هذا العجز، إذ لم تستطع الدولة حماية الناس في قوتهم ومدخراتهم، ولم تستطع إعادة حقوقهم التي ضاعت بتقاطع مصالح السلطة والمصرف المركزي والمصارف، ما يجعل من الصعب إقناعهم بقدرتها على حمايتهم أمنياً ومواجهة الأخطار التي تهددهم.



رجل يدلي بصوته خلال الانتخابات البلدية في النبطية، جنوب لبنان، 24 مايو/أيار 2025. محمود زيات/أ ف ب.

وعليه، لا يحتاج لبنان إلى دولة تنزع سلاح حزب الله استجابةً لمطلب خارجي، ولا إلى حزب الله يحتفظ بسلاحه بذريعة عجز الدولة واستمرار الخطر، بل إلى دولة تستعيد أرضها وسيادتها ووظائفها، وتصبح تدريجياً قادرة على أداء المهمات التي برّرت، على مدى عقود، وجود السلاح خارجها. وعندها، لا يكون معيار النجاح مجرد نزع السلاح، بل قدرة الدولة على ممارسة وظائفها السيادية كاملة وحصر قرار استخدام القوة بها.

في الجانب المالي، تُظهر التجارب الدولية أنّ نجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب ألا يعتمد على التمويل الخارجي حصراً، بل على الجمع بين الدعم الدولي والملكية الوطنية للعملية. فقد بيّنت حالات أنّ التمويل المتعدّد المانحين يكون أكثر فاعلية عندما يُدار عبر مؤسسات الدولة ويُربط ببناء القدرات الوطنية، فيما أظهرت تجارب أخرى أنّ الاعتماد المفرط على الجهات الخارجية قد يحدّ من الاستدامة ويضعف المساءلة المحلية.[63] لذلك، لا يمكن تمويل نزع السلاح في لبنان بالاعتماد حصراً على المساعدات الخارجية المشروطة، لما قد يثيره ذلك من إشكاليات تتعلّق بالسيادة والاستقلال الوطني. وعليه، ينبغي أن يستند التمويل إلى مزيج متوازن من الموارد المحلية والدعم الدولي، ضمن آليات تضمن الشفافية والمساءلة وتحافظ على القرار الوطني المستقل، بعيداً عن أيّ شروط سياسية تتجاوز التوافق اللبناني أو تمسّ بصلاحيات مؤسسات الدولة.

وتبرز هنا أهمية إصلاح النظام الضريبي اللبناني كأحد مصادر التمويل الممكنة. فلبنان لا يزال يعتمد بصورة مفرطة على الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالاستهلاك، فيما تبقى الضرائب على الثروة والدخل والممتلكات محدودة نسبياً. وتشير دراسات حديثة إلى أنّ ضرائب الاستهلاك باتت تشكّل نحو 79 في المئة من الإيرادات الضريبية، ما يجعل العبء الضريبي أكثر وطأة على الفئات الأقل دخلاً.[64] كما تبيّن الأدبيات المتخصّصة أنّ الدخل والثروة هما من بين القواعد الضريبية الأقل استغلالاً في لبنان مقارنة بالممارسات الدولية. وفي حين بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي نحو 15 في المئة قبل الأزمة، فقد تراجعت إلى مستويات متدنية خلال سنوات الانهيار الاقتصادي،

وهي نسبة تبقى دون مستويات العديد من الاقتصادات المقارنة. لذلك، فإنّ اعتماد إصلاحات ضريبية أكثر تصاعدية وعدالة، تشمل فرض ضرائب أكثر فعالية على الدخل والثروة والممتلكات الكبرى، يمكن أن يساهم في تمويل جزء من كلفة نزع السلاح وإعادة الإدماج، بما يوازن بين الحاجة إلى الدعم الدولي ومتطلّبات السيادة والاستدامة المالية.[65]

ولا يقتصر أثر هذا التوجّه على توفير الموارد المالية، بل يندرج ضمن مشروع أوسع لإعادة بناء الدولة وتعزيز قدرتها المالية والمؤسساتية. فمن خلال نظام ضريبي أكثر عدالة وتوزيعاً للأعباء وفق القدرة على الدفع، يمكن للدولة أن تعزّز مبادئ العدالة الاجتماعية وتحدّ من التفاوتات الاقتصادية التي تفاقمت خلال الأزمة. كما أنّ ربط الجباية بتحسين الخدمات العامة والحماية الاجتماعية من شأنه أن يساهم في إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة، وتحويل العلاقة بينهما من علاقة تقوم على الزبائنية والاعتماد على الشبكات الطائفية والحزبية إلى علاقة مواطنة قائمة على الحقوق والواجبات المتبادلة. وفي هذا المعنى، يصبح تمويل نزع السلاح جزءاً من مسار أوسع لبناء الدولة واستعادة شرعيتها، وليس مجرد عملية أمنية أو تقنية منفصلة.

من هنا، فإنّ الحل الواقعي لا يقوم على معالجة السلاح بمعزل عن البيئة التي أنتجته وأبقت الحاجة إليه، بل على تفكيك وظائفه تدريجياً، بالتوازي مع إنهاء الاحتلال ومعالجة الاعتداءات والتهديدات الخارجية، واعتماد مقاربات انتقالية، من بينها تجميد السلاح وإخراجه من الاستخدام،[ix] وقد يُشكلان التجميد والاحتواء خياراً انتقالياً بين الإبقاء على السلاح كما هو ونزعه دفعة واحدة. يقوم المسار على ثلاث مراحل مترابطة: التجميد والاحتواء والإخراج من الخدمة. يتمثّل الشرط الحاسم في أن يكون التجميد محدداً زمنياً، وقابلاً للتحقق، ومربوطاً بمسار واضح للإخراج النهائي من الخدمة، وإلا تحوّل إلى وسيلة لإدامة الوضع القائم. وبذلك، تستعيد الدولة قرار الحرب والسلم فوراً، فيما تُعالج مسألة ملكية الترسانة تدريجياً وفق جدول زمني وآليات تحقّق، وصولًا إلى حصرية السلاح بيد الدولة. بما يتيح للدولة إعادة بناء قدراتها ومؤسساتها واستعادة ثقة مواطنيها. فالغاية ليست دولة بلا سلاح خارجها فحسب، بل دولة تستحقّ أن تحتكر السلاح لأنها قادرة على حماية أرضها ومواطنيها وحقوقهم؛ دولة قوية في مجتمع متماسك، توازن بين مقتضيات السيادة ومتطلّبات الاستقرار.

شروط حاسمة لنجاح المسار الانتقالي

وجود ضمانات أمنية دولية موثوقة وملزمة

يرتبط نجاح أي مسار لنقل الوظائف الدفاعية الحصرية إلى الدولة اللبنانية بمعالجة المعضلة الأمنية المرتبطة بالتهديدات الخارجية، ولا سيما استمرار الاحتلال الإسرائيلي لبعض الأراضي اللبنانية واستمرار خطر الاعتداءات العسكرية. فالتجارب المقارنة في نزع السلاح تشير إلى أنّ استعداد الفاعلين المسلّحين للتخلي عن قدراتهم العسكرية غالباً ما يرتبط بوجود ضمانات أمنية موثوقة. وفي الحالة اللبنانية، تبرز إشكالية غياب آليات دولية ملزمة وقادرة على ردع أيّ خرق محتمل للقرارات الدولية أو أي اعتداء مستقبلي. وعليه، فإنّ أي مقاربة انتقالية لنزع السلاح تبقى مرتبطة بمدى توافر ضمانات دولية أمنية ودبلوماسية ملزمة وفعالة تحظى بقدر كافٍ من المصداقية لدى مختلف الأطراف.

معالجة البعد الإقليمي ودور إيران

كما لا يمكن مقاربة مسألة سلاح حزب الله باعتبارها شأناً لبنانياً داخلياً صرفاً. فيشكل الحزب جزءاً من شبكة تحالفات إقليمية أوسع، وترتبط خياراته الاستراتيجية، بدرجات متفاوتة، بالتوازنات الإقليمية وبالعلاقة بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل. ولذلك، قد يتطلّب نجاح أي تسوية داخلية مستدامة توافر ظروف إقليمية أكثر ملاءمة، أو على الأقل عدم تعارض المسار اللبناني مع الحسابات الاستراتيجية للأطراف الإقليمية المؤثرة. ومن ثم، فإنّ المسار المقترح في هذه الورقة يفترض أنّ الحلول الداخلية، رغم ضرورتها، قد لا تكون كافية بمفردها ما لم تترافق مع بيئة إقليمية داعمة أو أقله غير معرقلة.

ix. لم تكن المبادرة المصرية حول سلاح حزب الله خطةً رسمية مكتملة، بل مجموعة أفكار طرحت في خريف 2025 عبر زيارات مسؤولين مصريين إلى بيروت، وتباينت الروايات بين الحديث عن تجميد السلاح تحت إشراف الجيش اللبناني وبين نزع تدريجي يقابله انسحاب إسرائيلي. https://today.lorientlejour.com/article/1489110/the-egyptian-initiative-in-lebanon-less-than-a-plan-but-more-than-an-idea.htm



سكان يلوحون بالأعلام اللبنانية ويوزعون الحلوى على السيارات المارة احتفالاً بانتخاب رئيس جديد للجمهورية في القليعة، جنوب لبنان، 9 يناير/كانون الثاني 2025. أ ف ب.

توصيات تنفيذية: خريطة طريق من عشر نقاط

1. **الاعتراف الوطني والتوافق السيادي:** الإقرار المزدوج بأنّ الحرب استهدفت لبنان كله وبأنّ قرار فتح جبهة الإسناد زجّ بالبلاد في مواجهة تفوق قدرتها، واتُّخذ خارج مؤسسات الدولة ومن دون توافق وطني؛ وتثبيت حصرية قرارَي الحرب والسلم بيد الدولة؛ وضمان المشاركة السياسية الكاملة لجميع المكونات.

2. **المسار التفاوضي الخارجي:** تجميد المفاوضات مع إسرائيل حتى بلورة رؤية وطنية موحّدة، والانتقال إلى مفاوضات برعاية عربية ودولية لإنهاء الاحتلال ووقف الاعتداءات، واستعادة الحقوق.

3. **آلية انتقال محددة:** تشكيل حكومة تتمتّع بشرعية سياسية واسعة، وإنشاء هيئة وطنية ذات ولاية زمنية محددة لإدارة العملية الانتقالية وفق مراحل ومهل وآليات تحقّق معلنة، بما يشمل معالجة أوضاع المقاتلين وربط انتقال الوظائف الدفاعية ببرامج مالية وتجهيزية واضحة.

4. **تجميد السلاح والقدرات تدريجياً:** وقف استخدام السلاح خارج قرار الدولة، بالتوازي مع انسحاب تدريجي للقوى المسلّحة غير النظامية من الجنوب، وإخراج القدرات غير القابلة للنقل الفوري من الجاهزية العملياتية، تمهيداً لوضعها تحت سلطة الدولة.

5. **احتكار القوة على مراحل:** تثبيت مبدأ عدم جواز اتخاذ أي جهة خارج المؤسسات الدستورية قرار الحرب أو استخدام القوة، مع إجراء جرد شامل للوظائف الدفاعية والأمنية التي تؤديها الجهات غير الحكومية، وضمان عدم إسقاط أي وظيفة قبل امتلاك الدولة القدرة الفعلية على توليها.

6. **العودة وإشراك المجتمع المحلي:** تنظيم عودة السكان إلى الجنوب، وإنشاء أطر تنسيق محلية تضم البلديات والمجتمع المدني والنساء والشباب، بما يعزز المشاركة والثقة بالدولة.

7. بناء قدرات الدولة: إطلاق برنامج لتقوية الجيش والأمن، وتمويل سيادي لانتقال الوظائف الدفاعية إليها ومعالجة أوضاع المقاتلين، واستعادة الدولة وظائفها الاجتماعية والخدماتية، ولا سيما من خلال إصلاح النظام الضريبي.

8. ضمانات ما بعد السلاح: ضمان استمرار الحزب كفاعل سياسي واجتماعي كامل الحقوق، مع الفصل بين القوة التي تحتكرها الدولة والتمثيل السياسي للأفراد تحت سقف القانون والمؤسسات الدستورية.

9. توظيف الخارج كرافعة لا كبديل: بناء حزمة سيادية تربط إنهاء الاحتلال ووقف الاعتداءات بدعم الجيش والإعمار وتعزيز مؤسسات الدولة، والاستفادة من الدعم العربي والدولي كرافعة للعملية الوطنية لا بديلاً عنها، ووضع آلية مراقبة وضمانات للتحقّق من التزام إسرائيل.

10. تثبيت نقطة اللاعودة: وضع مؤشرات ومهل زمنية معلنة وقابلة للقياس لانتقال قرار استخدام القوة والقدرات الدفاعية إلى الدولة، واستعادة الأراضي المحتلة وتراجع البنى العسكرية المستقلة تدريجياً.

الهوامش

1. نصّ وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاق الطائف) 1989، "الجديد العربي"، https://shorturl.at/q4Yk9.

2. "الخط الأزرق فاصل دولي بين لبنان وإسرائيل"، الجزيرة نت، 28 يوليو 2024، https://shorturl.at/EFu89.; درس Dars Lubnān al-Kabīr min Khurūj" al-Jaysh al-Sūrī Ām 2005," [Lebanon's Great Lesson from the Withdrawal of the Syrian Army in 2005], Independent Arabia, April 26, 2025, at: https://shorturl.at/Nhl4P.

3. أمين محمد حطيط، "حرب 2006 على لبنان.. خلفية وأداء ونتائج"، الجزيرة نت، 15 أغسطس 2006،https://shorturl.at/zQqI9.. ; منال شعيا، "7 أيار 2008: يوم أراد "حزب الله" تثبيت "انتصاره الإلهي" من حرب تموز في الداخل"، "النهار"، 10 يوليو 2026https://shorturl.at/0Ij0L, ; "حزب الله: الحسابات التكتيكية والأثمان الإستراتيجية"، مركز الجزيرة للدراسات، 3 يونيو 2013، https://studies.aljazeera.net/ar/article/513

4. OHCHR, "UN experts condemn Israel's unprecedented bombing in Lebanon after ceasefire announcement, demand immediate halt to hostilities," press release, April 15, 2026, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2026/04/un-experts-condemn-israels-unprecedented-bombing-lebanon-after-ceasefire?utm_source=copilot.com.;"Israel has completely destroyed more than 11,000 buildings in southern Lebanon since start of war, according to UNDP", L'Orient Today, June 22, 2026, https://today.lorientlejour.com/article/1538967/more-than-11000-buildings-completely-destroyed-since-the-start-of-the-war-in-southern-lebanon-according-to-undp.html?utm_source=copilot.com.

5. "الحكومة اللبنانية تتبنى خطة لنزع سلاح حزب الله وتطالب بدعم أميركي"، الجزيرة نت، 9 سبتمبر 2025، https://shorturl.at/9mjYM. ; كارولين عاكوم، "لبنان: قرار حظر أنشطة «حزب الله» أمام الاختبار القانوني والميداني"، "الشرق الأوسط"، 3 مارس 2026، https://shorturl.at/RecJS .

6. نجية دهشة، "رحلة حزب الله من البيئة الفكرية إلى الساحة العسكرية والسياسية"، الجزيرة نت، 28 أغسطس 2025، https://shorturl.at/JghfA . .

7. المرجع نفسه.

8. لوسيان شهوان، "عن ما كُتب وقيل في "اتفاق 17 أيار""، "النهار"، 17 مايو 2026، https://shorturl.at/IikSi .

9. "نص الرسالة المفتوحة التي وجهها حزب الله إلى المستضعفين في لبنان والعالم"، فهرس مكتبة أمم للتوثيق والأبحاث، https://www.umambiblio.org/AR/book_detail/14426 .

10. سوسن مهنا، ""حزب الله" و"أمل"... من حرب دموية إلى "ثنائي شيعي" حذر"، "اندبندنت عربية"، 5 مايو 2024، https://tinyurl.com/36yetv5d .

11. مجلس النواب، وثيقة الاتفاق الوطني- اتفاق الطائف، https://www.lp.gov.lb/custompage?id=6.

12. محمود سويد، 1993، "حرب الأيام السبعة على لبنان (عملية "تصفية الحسابات"، 25-31/7/1993)"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1648085.

13. شفيق المصري، "تفاهم نيسان في أبعاده القانونيّة والسياسية"، "مجلة الدفاع الوطني"، العدد 32 (أبريل 2000)، https://tinyurl.com/uu2rmjtw.

14. عماد خشمان، "13 أيلول 1993، حين أُطلق علينا الرَّصاص وقُتِلنا بدمٍ بارد"، "موقع الناشر"، 13 سبتمبر 2022، https://annasher.com/exclusive/8701/. ; "حزب الله« يحيي ذكرى شهداء 13 أيلول والجبل الرفيع نصر الله: لن نجيبهم على سؤال ما بعد الانسحاب الشعارات والابتسامات لا تكفي لمعالجة الحرمان"، من أرشيف "السفير"، 15 سبتمبر 1999، https://archive.assafir.com/ssr/1015827.html .

15. سامي خليفة، "تفاصيل جديدر عن أسباب الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان"، "المدن"، 29 أبريل 2020، https://tinyurl.com/mw8mxbwx .

16. Walid Charara, Frederic Domont, Le Hezbollah, Un Mouvement Islamo-Nationaliste, ;(Paris: Editions Fayard, 2006). مجموعة مؤلفين، الانتخابات النيابية في لبنان 2000 بين الإعادة والتغيير (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2000).

17. Marjorie Miller, John Daniszewski and Tracy Wilkinson, "Israel Leaves South Lebanon After 22 Years," The Los Angeles Times, May 24, 2000, https://www.latimes.com/archives/la-xpm-2000-may-24-mn-33497-story.html.

18. "نص قرار مجلس الأمن رقم 1559"، الجزيرة نت، 24 يوليو 2006، https://tinyurl.com/5b7x8c5h .

19. " تحالف 8 آذار"، الجزيرة نت، 3 ديسمبر 2014، https://tinyurl.com/53dnuvjz .

20. لينا فخر الدين، "سيرة «التحالف الرباعي» من العام 2005 حتى حكومة الحريري"، أرشيف "السفير"، العدد رقم 12130، 9 مارس 2012، https://archive.assafir.com/ssr/10369384.html.

21. « Mar Mikhael Agreement Explained, » Everything Explained Today, https://everything.explained.today/Mar_Mikhael_Agreement/.

22. "اتفاق الدوحة لإنهاء الأزمة اللبنانية"، الجزيرة نت، 28 ديسمبر 2014، https://tinyurl.com/3eyrzssc.؛ "ميثاقية" و"ثلث معطل"... ماذا تعني هذه المصطلحات المتكررة في الحياة السياسية اللبنانية؟ "، مونت كارلو الدولية https://tinyurl.com/52hmpnsz ،MCD؛ بشير موسى نافع، 20 نوفمبر 2008، "اتفاق الدوحة ومتغيرات التركيبة اللبنانية"، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/en/node/2929.

23. Katharine Sorensen, « Echoes of violence: Lebanon's post 2005 political assassinations, » The Beiruter, February 13, 2026, https://www.thebeiruter.com/article/echoes-of-violence-lebanon%E2%80%99s-post-2005-political-assassinations/1095.

24. "المحكمة الدولية الخاصة بلبنان تصدر حكمها بحق سليم عياش المتهم بقتل الحريري"، "الشرق الأوسط"، 11 ديسمبر 2020، https://tinyurl.com/34pdsep6

25. شفيق شقير، 28 أبريل 2016، "حزب الله في الحرب السوريَّة: المكاسب والخسائر والتحولات"، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/04/160428095449100.html.

26. "قرار تصنيف دول الخليج حزب الله منظمة إرهابية"، الجزيرة نت، 3 مارس 2016، https://shorturl.at/4Al51.

27. نقولا ناصيف، ""2016" لبنان: سنة الانفراج"، مونت كارلو الدولية MCD، 30 ديسمبر 2016، https://tinyurl.com/4n8txp7v.

28. "تواصل الاحتجاجات في لبنان ونصر الله لا يؤيد تغيير الحكومة"، DW، 19 أكتوبر 2019، https://tinyurl.com/yecd2bcb.

29. U.S. Department of the Treasury, "Treasury Sanctions Hizballah Operatives Exploiting Lebanon's Cash Economy," press release, November 6, 2025, https://home.treasury.gov/news/press-releases/sb0308. ; Lina Khatib, How Hezbollah holds sway over the Lebanese

state. Analysis Paper. (N.p.: Chatham House , 30 June 2021), https://www.chathamhouse.org/2021/06/how-hezbollah-holds-sway-over-lebanese-state.

30. وضاح شرارة، "دولة حزب الله، لبنان مجتمعاً إسلامياً"، (بيروت: دار النهار، 1996).

31. "العمل البلدي في حزب الله يجمع رؤساء البلديات والاتحادات لبحث أوضاع البلدات المحتلة وملف النزوح"، جمعية العمل البلدي، https://www.amalbaladi.org.lb/details/9251/.

32. Daniel Sobelman, "Hezbollah's Coercion And the Israel-Lebanon Maritime Deal," Middle East Policy, (2023) :75–93, https://doi.org/10.1111/mepo.12689.

33. Bassel Al Hassan and Adrien Tantaoui, "Who Decides When Lebanon Fights ? Deterrence, devolution, and the decision Taif left open," Core Group, August 19, 2026, https://www.beirutcore.com/series/who-decides-when-lebanon-fights/.

34. لوسيان شهوان، "اتفاق الطائف: كيف وُلد وماذا تحقّق منه وماذا لم يتحقّق من بنوده؟ "، "النهار"، 26 يونيو 2026، https://tinyurl.com/4vfnj24z

35. Marwa Semhat, Le Droit de Résistance à l'Oppression En Droit International. Master's Thesis. (University of Montreal, August 2008), https://umontreal.scholaris.ca/server/api/core/bitstreams/5730fe6b-1f5c-4582-98aa-77f56270826b/content; Narin Salih, "A Structural Imbalance: The Law of Occupation's Treatment of Resistance," Opinio Juris, April 1, 2026, https://opiniojuris.org/2026/04/01/a-structural-imbalance-the-law-of-occupations-treatment-of-resistance/.

36. المرجع نفسه.

37. إيلي الحاج، "حلّ الميليشيا بين تخوّف "حزب الله" وتجربة "القوات اللبنانيّة""، Cafein.Press، 2 سبتمبر 2025، https://cafein.press/post/hl-almylyshya-byn-tkhof-hzb-allh-otgrb-alkoat-allbnany.

38. جاد فياض، "في ذكرى نداء المطارنة الموارنة... الحاجة اليوم إلى ما هو أكبر من نداء"، "النهار"، 20 سبتمبر 2022، https://www.annahar.com/arabic/section/76-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/20092022040846042 ; د. توفيق الهندي، "لقاء قرنة شهوان وما قبله وما بعده (1)"، "النهار"، 4 مايو 2023، https://tinyurl.com/36ke7y56 .

39. "نص قرار مجلس الأمن رقم 1559"

40. "مهمتنا"، لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني LPDC، https://lpdc.gov.lb/ar/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9/%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9/.

41. United Nations, Fourth semi-annual report of the Secretary-General to the Security Council on the implementation of Security Council resolution 1559 (2004) (excerpts), October 19, 2006, https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-184077/ ; دنيز رحمة فخري، "حوارات لبنان" بعمر الأزمة ومصيرها واحد"، "اندبندنت عربية"، 25 يوليو 2024، https://tinyurl.com/2s47vy2z .

42. "سليمان يفتتح مؤتمر الحوار اللبناني ويدعو لإستراتيجية دفاعية"، الجزيرة نت، 16 سبتمبر 2008، https://tinyurl.com/2828pnb9 .

43. نبيل الخوري، "المقاومة اللبنانية كيف تحضر في خطابات القسم والبيانات الوزارية؟"، 180Post، 12 فبراير 2025، https://180post.com/archives/50703.

44. "البيان الختامي لهيئة الحوار في قصر بعبدا"، موقع الرئيس ميشال سليمان، https://www.michelsleiman.org/arabic/media-archive/news/article?archiveID=14664&category=132 .

45. "الإستراتيجية الدفاعية"، موقع الرئيس ميشال سليمان، https://www.michelsleiman.org/arabic/the-president/the-defense-strategy .

46. IMLebanon | «غسيل قلوب» بين سليمان و«حزب الله» في اليرزة، 19 كانون الأول 2014

47. أيهم السهلي، "سيرة حرب: العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023 – 2024"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 141 (شتاء 2025)، https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656676.

48. بولا اسطيح، "«حزب الله» يركّز سهامه على سلام ويتجنب مواجهة عون"، "الشرق الأوسط"، 20 أغسطس 2025، https://tinyurl.com/3jfekd3x .

49. "الحكومة اللبنانية تتبنى خطة لنزع سلاح حزب الله وتطالب بدعم أميركي"، الجزيرة نت، 9 سبتمبر 2025، https://tinyurl.com/35bhkk5x .

50. "الحكومة اللبنانية تُعلن الحظر الفوري لنشاطات حزب الله العسكرية وإلزامه تسليم سلاحه"، "النهار"، 2 مارس 2026، https://tinyurl.com/3zuw8vvr .

51. يوسف دياب، "مذكرات توقيف لعناصر من «حزب الله» نقلوا صواريخ وأسلحة حربية"، "الشرق الأوسط"، 24 مارس 2026، https://tinyurl.com/4776p8ux .

52. UN Peacekeeping , Disarmament, demobilization and reintegration, https://peacekeeping.un.org/en/disarmament-demobilization-and-reintegration.

53. Office of the Historian, Shared Knowledge Services, Bureau of Administration, United States Department of State, The Chinese Revolution of 1949, https://history.state.gov/milestones/1945-1952/chinese-rev.

54. « Civil Wars in Sri Lanka and Nepal: Paths to Peace and Reconstruction », PolSci Institute, https://polsci.institute/south-asia/civil-wars-sri-lanka-nepal-peace-reconstruction/.

55. House of Commons Library, « The Belfast/Good Friday Agreement – 25 years on, » March 28, 2023, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-9547/.

56. Vlad Corbu and Juan Garrigues, « From ceasefire to disarmament without states: lessons from the Basque Country, » Accord, issue 29 (September 2020), https://www.c-r.org/accord/pioneering-peace-pathways/ceasefire-disarmament-without-states-lessons-basque-country.

57. "حل حزب العمال الكردستاني: تقوية تركيا داخلياً وخارجيّاً"، مركز الجزيرة للدراسات، 28 مايو 2025، https://studies.aljazeera.net/ar/article/6226.

58. Jean-Jacques Becker, Histoire politique de la France depuis 1945 (Paris: Armand Colin, 2015), https://shs.cairn.info/histoire-politique-de-la-france-depuis-1945--9782200600044.

59. « Vietnam After The War, » Asia Pacific Curriculum, https://asiapacificcurriculum.ca/learning-module/vietnam-after-war.

60. المصدر نفسه.

61. International Center for Transitional Justice, “Algeria,” accessed November 7, 2026, https://www.ictj.org/where-we-work/algeria; Amar Mohand-Amer, “Les Wilayas dans la Crise du FLN de l’Eté 1962,” Insaniyat n°s 65-66, (Juillet-Décembre 2014) : p. 105-124, https://www.umc.edu.dz/images/N_65-66-MOHAND.pdf.

62. Max Weber, Politics as a Vocation (New York: Oxford University Press, 1946; Moulin digital editions, 2014), https://dn790009.ca.archive.org/0/items/weber_max_1864_1920_politics_as_a_vocation/weber_max_1864_1920_politics_as_a_vocation.pdf.

63. Timothy Donais, « National Ownership and Post-Conflict Peace Building : From Principle to Practice », The Centre for International Governance Innovation (CIGI), no 43 (June 2014), JSTOR, https://www.jstor.org/stable/resrep05219?seq=1.

64. Khaled Saad, Sami Atallah, Sami Zoughaib, « Stop Taxing What Lebanon Buys, Start Taxing What It Owns, » The Policy Initiative, October 6, 2026, https://www.thepolicyinitiative.org/article/details/1538/stop-taxing-what-lebanon-buys-start-taxing-what-it-owns.

65. Khaled Saad, Sami Atallah, Sami Zoughaib, « The Three Traps: What Holds Lebanon’s 2027 Budget in Place, » The Policy Initiative, September 18, 2026, https://www.thepolicyinitiative.org/article/details/1532/the-three-traps-what-holds-lebanon%E2%80%99s-2027-budget-in-place.

نبذة عن المؤلّفَين





د. خلدون الشريف زينه سامي الحلو

د. خلدون الشريف كاتب ومحلل سياسي لبناني. يحمل إجازة في الصيدلة من جامعة بغداد، وانخرط على مدى عقود في الشأن العام والحوار السياسي وإدارة النزاعات. يشغل منذ عام 2020 منصب مستشار سياسي أول في مركز الحوار الإنساني (HD)، حيث يساهم في مبادرات الحوار والوساطة في لبنان والمنطقة. شغل سابقًا منصب رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، وعمل على قضايا العلاقات اللبنانية الفلسطينية وشؤون اللاجئين الفلسطينيين وتعزيز الحوار المؤسسي بين مختلف الأطراف المعنية. وتتركز أعماله على التحولات السياسية، وقضايا الدولة والمؤسسات، وإدارة النزاعات، وبناء السلام، والشؤون الإقليمية.

زينة سامي الحلو باحثة متخصصة في الحوكمة والسياسات العامة وعضوة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في لبنان. تركز أعمالها على بناء الدولة، والمؤسسات الديمقراطية، والانتخابات، والتمثيل السياسي، وصناعة السياسات في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. تمتلك أكثر من خمسة وعشرين عامًا من الخبرة في البحث وتحليل السياسات وإدارة المشاورات متعددة الأطراف والإصلاح المؤسسي. وتشمل مجالات اهتمامها الحوكمة، والشرعية السياسية، والتماسك الاجتماعي، وبناء السلام، والمشاركة السياسية، وقد ساهمت في إعداد دراسات وأوراق سياسات وتنفيذ برامج مع جهات وطنية ودولية في لبنان والمنطقة العربية.

نبذة عن مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسسة مستقلّة غير ربحيّة تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية الدوحة مقرّاً لها. يُجري المجلس بحوثاً بشأن السياسات ويعقد الاجتماعات وجلسات الحوار وينخرط مع الجهات الفاعلة في السياسات حول القضايا الجيوسياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤدّي المجلس دور صلة الوصل بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباقي العالم، ويقدّم مقاربات إقليميّة للقضايا والسياسات العالمية ويؤسّس شراكات مع مراكز بحوث ومنظّمات تنموية في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم.

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية
برج المانع، المنطقة 60، الشارع 850، المبنى 42، الطابق الثالث،
ص.ب 22694، الدوحة، قطر.
www.mecouncil.org